وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences Économiques

العنـــوان:

انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر للفترة من 2000 الى 2014

مذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وجباية

من إعداد الطالب:
عنتر زغوغ

تحت اشراف الاستاذ:
عبد الصمد سعودي

نوقشت بتاريخ:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			ممتحنا

السنـــة الجـــامعية 2016/2015

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
إهداء	/
شكر وعرفان	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
فهرس الأشكال	/
مقدمة	أ- هـ
الفصل الاول : النفقات العامة	**7-39**
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	08
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة	08
المطلب الثاني: أركان وخصائص النفقات العامة	09
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة	13
المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الفكر الإقتصادي	17
المطلب الأول: النفقات العامة في المذهب: الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي	18
المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي	21
المطلب الثالث: النفقات العامة وفق التحاليل الجديدة في الفكر الإقتصادي	23
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	27
المطلب الاول: تفسيرات تزايد النفقات العامة	27
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	30
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	35
خلاصة	39
الفصل الثاني : النمو الاقتصادي والتشغيل	**41-88**
تمهيد	41
المبحث الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	42

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	42
المطلب الثاني : النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي	47
المطلب الثالث: محددات و مقاييس النمو الاقتصادي	56
المبحث الثاني: التأصل النظري للتشغيل	61
المطلب الاول : مفهوم وطبيعة التشغيل	61
المطلب الثاني : مبادئ و اهداف التشغيل	63
المطلب الثالث : أهم نظريات التشغيل	65
المبحث الثالث : علاقة النمو الاقتصادي بالتشغيل	72
المطلب الاول : مفهوم البطالة	72
المطلب الثاني : العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة	80
المطلب الثالث : علاقة البطالة بالناتج القومي ونمو الانتاجية	85
خلاصة	88
الفصل الثالث: انعكاس برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر للفترة 2000-2014	**90-132**
تمهيد	90
المبحث الأول : برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001 الى 2014:	91
المطلب الاول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	91
المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	94
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	97
المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014	101
المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	101
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في	107

الجزائر خلال 2005-2009	
المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	114
المبحث الثالث: اثر برامج الانفاق الحكومي على سياسات التشغيل في الجزائر للفترة من 2000- 2014	120
المطلب الاول: انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر	120
المطلب الثاني: انعكاسات برنامج دعم النمو 2005-2009 على مستوى التشغيل	124
المطلب الثالث:انعكاس البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة	127
خلاصة	132
خاتمة	134
قائمة المراجع	/

قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01) التوزيع القطاعي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (الوحدة مليار د. ج)	91
الجدول رقم (02): محتوى برنامج دعم الجنوب 2005-2014	95
الجدول رقم (03): برنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية	99
الجدول رقم (04): تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2001-2004 (مليار دج)	102
الجدول رقم (05): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2001-2004	103
الجدول رقم (06): معدلات النمو القطاعية خلال فترة مخطط دعم الإنعاش 2001-2004	105
الجدول رقم (07): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004 (مليار دج)	106
الجدول رقم (08): تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2005-2009	108
الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	110
الجدول رقم (10): معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009	111
الجدول رقم (11): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009	113
الجدول رقم (12): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال فترة 2010-2014	114
جدول رقم (13): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	116
الجدول رقم (14): معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010 2014	117

الجدول رقم (15): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي2010-2014(مليار دج)	119
الجدول رقم (16): مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003	123
الجدول رقم (17): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	126

قائمة الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم : (01) تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2001-2004 (مليار دج)	102
الشكل رقم (02): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر أكثر خلال الفترة 2001-2004	104
الشكل رقم (03): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004	107
الشكل رقم (04): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 2009	109
الشكل رقم (05): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-	110
الشكل رقم (06): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009	113
الشكل رقم(07): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	115
الشكل رقم (08): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2010- 2014	116
الشكل رقم (09): تطور النفقات الحكومية، والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-.2014	119

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الانفاق الحكومي أحد أهم العوامل المؤثرة في الاداء الاقتصادي ، فالإنفاق الحكومي هو الأداة الرئيسية للدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فان كفاءة تخصيصه يعكس اثرا ايجابيا نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن بين الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الانفاق الحكومي ، حفز النمو وخلق مناصب جديدة .

ان مسالة النمو الاقتصادي تحضي بمكانة هامة في اوساط النظريات والدراسات الاقتصادية ، وترجع هذه الاهمية الى كون ان نظرية النمو لها نظرة شاملة تهتم بتفسير عمليات الاقتصاد الكلي وتقوم بدراسة الملامح الاقتصادية والتي من خلالها يتم تحديد القيم المنتجة .

حيث لم يكن النمو الاقتصادي مجرد قيمة يدعو الاخصائيون اليها ويشجعون عليها فحسب ، بل الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في الدول ، وبالمقابل تطور الدولة في الاقتصاد ، فبعد ان كانت الدولة في الفكر التقليدي لا تتدخل الا من اجل ثلاث وظائف اساسية: الامن، العدالة، واستقرار الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي ، تطور دورها وأصبحت عونا اقتصاديا كغيرها من الاعوان الاخرين الفاعلين في الحياة الاقتصادية ، ولقد رافق هذا التدخل للدولة في النشاط الاقتصادي وتحملها مهام كبيرة الى زيادة حجم النفقات الحكومية العامة.

ومن جهة اخرى ايضا ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون اليها واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور وامتد الاهتمام الى الخبراء الاقتصاديين وبعض المنضمات الدولية والى صناع القرار في مختلف الاجهزة والمؤسسات الحكومية ، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل ، وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الاشكالية الكبرى التي باتت تهدد استقرار الكثير من الدول وتتفق جل هذه الآراء تقريبا على ان تحسين اوضاع التشغيل مرتبط بالاداء تقريبا على ان تحسين

اوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الايجابي ومدى النمو الذي تحققه اذ ان ذلك يعتبر بمثابة المنشط المسرع للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المنتجة والمولدة لفرص العمل .

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الاول لدى السلطات العمومية ويرجع ذلك بالأساس الى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض ، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة ، مع ما يرافق ذلك من افات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي ، فضلا عن ماينتج عن البطالة من هدر للطاقات وهروب للكفاءات وتراجع في النمو الاقتصادي .

وفي ظل التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري اعتمدت الجزائر سياسة إنفاقيه توسعية خلال العشرية الاولى من القرن العشرين متمثلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، برنامج دعم النمو الاقتصادي ،وبرنامج التنمية الخماسي الهادفة الى تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي وكذا تنشيط سوق العمل والتشغيل في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط في السوق الدولية بشكل متواصل خلال بداية الالفية الثالثة .

- **الاشكالية :**

من خلال هذا البحث نحاول الإجابة على الاشكالية التالية :

ما مدى انعكاس سياسة الإنفاق العام التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة من 2000-2014 على النمو الاقتصادي و سوق الشغل في الجزائر ؟ وكيف يمكن تفعيلها للإسهام في الإنعاش الاقتصادي والحد من البطالة؟

ويندرج ضمن هذه الاشكالية أسئلة فرعية نوزعها كما يلي :

1-ماذا يقصد بالإنفاق العام ؟

2-هل توجد علاقة بين الإنفاق العام وبين النمو الاقتصادي والتشغيل ؟

3-كيف كان تأثير سياسة الانفاق الحكومي على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة في الجزائر؟

- **الفرضيات :**

للإجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية :

- ✓ الانفاق الحكومي هو كل مبلغ مالي تنفقه الدولة بهدف تحقيق نفع عام ، كما له ارتباط بالعديد من متغيرات النشاط الاقتصادي منها النمو الاتقصادي والتشغيل .
- ✓ توجد علاقة بين زيادة الانفاق العام و ارتفاع معدل التشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي في الدولة.
- ✓ تؤثر برامج الإنفاق العام المسطرة من قبل الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

ان مبررات اختيار هذا الموضوع تعود الى عدة اعتبارات علمية وذاتية وتتمثل فيمايلي :

- ✓ الرغبة في المساهمة في اثراء النقاشات الوطنية لتقديم بعض الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .
- ✓ محاولة اتمام حلقة جديدة لسلسلة البحوث حول تأثير سياسة الانفاق العام على النمو و سوق الشغل في الجزائر.
- ✓ الموضوع ينطبق مع تخصص الطالب في مرحلة الماستر مالية وجباية .
- ✓

- **اهمية البحث :**

تتمثل اهمية البحث في مجموعة من النقاط نذكر منها :

- ✓ اهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي .
- ✓ توضيح العلاقة بين النفقات الحومية والنمو الاقتصادي والتشغيل .

- ✓ اعطاء نظرة حول اثار سياسة الانفاق الحكومي المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة الممتدة من 2000-2014

- **اهداف البحث :**

نهدف من خلال هذا البحث الى :

- ✓ معرفة تطور النفقات الحكومية واهم الاسباب التي ساهمت في زيادتها .
- ✓ التعرف على اهم المفاهيم ، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والتشغيل .
- ✓ توضيح مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي والوقوف على واقع وافاق سياسات الجزائر للحد من البطالة
- ✓ معرفة اهم الاصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل بالجزائر.
- ✓ معرفة مدى مساهمة النفقات العامة في زيادة النمو الاقتصادي وإحداث مناصب شغل جديدة

- **حدود الدراسة :**

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر الذي عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة أثر هذه السياسة على معدلي النمو الاقتصادي والتشغيل اللذان يعتبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة.

أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 2000 إلى2014 كون هذا المجال يعتبر كاف و مناسب وقد جاء في فترة انتعاش اقتصادي مع توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

- **منهج البحث :**

نظرا لطبيعة الموضوع و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و كذا المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع.

و سنعتمد في الجانب التطبيقي على دراسة حالة الاقتصاد الجزائري محاولين تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلي النمو الاقتصادي والتشغيل .

- **الدراسات السابقة:**

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي منها :

✓ **الدراسة الاولى :**

أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012) للطالب مقراني حميد

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة امحمد بوقرة بومرداس .

✓ **الدراسة الثانية:**

أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001-2009 للطالب بودخدخ كريم مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة دالي ابراهيم الجزائر.

✓ **الدراسة الثالثة :**

دراسة ضيف أحمد في مذكرته لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية بجامعة الشلف (2005) أن يوضح انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل وذلك بتحليل معطيات الفترة الممتدة من 1994 إلى 2004 .

- **هيكل البحث:**

للإجابة على الاشكالية المطروحة اتبعنا الخطة التالية:

مقدمة

الفصل الاول : النفقات العامة

الفصل الثاني : النمو الاقتصادي والتشغيل

الفصل الثالث: انعكاس برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر للفترة 2000-2014

الفصل الأول :النفقات العامة

تمهيد

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة

المطلب الثاني: أركان وخصائص النفقات العامة

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الفكر الإقتصادي

المطلب الأول: النفقات العامة في المذهب: الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي

المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي

المطلب الثالث: النفقات العامة وفق التحاليل الجديدة في الفكر الإقتصادي

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

المطلب الاول: تفسيرات تزايد النفقات العامة

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

خلاصة

تمهيد:

لقد تزايد الاهتمام بالنفقات العامة نظرا لتطور مفهوم الدولة وإسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت نظرة التقليديين أمثال دافيد ريكاردو، جون استوارت ميل وألفريد مارشال للنفقات العامة نظرة كمية تهتم بتحديد حجمها وكيفية صرفها، بغض النظر عن الآثار الناجمة عنها لاقتناعهم بحيادها وإيمانا منهم بقدرة السوق على تحقيق التوازن دون اللجوء إلى عوامل خارجية بما فيها الدولة التي حصرت وظيفتها الرئيسية في توفير الأمن، صيانة المنشآت وتحقيق العدالة.

ولم تتغير هذه النظرة إلى النفقات العامة إلا بعد حدوث أزمات اقتصادية متكررة مع مطلع القرن العشرين وعجز قوى السوق في إحداث التوازن، بالإضافة إلى تطور الفكر الاقتصادي الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لاستحالة حدوث التوازن دونها.

لذلك تم التحول لدراسة النفقات العامة والإلمام بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية، كذا طبيعتها وآثارها لاعتبارها من أهم وسائل السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

من المهم جدا تحديد مفهوم النفقات العامة، أركانها وخصائصها بالإضافة إلى ضبط تقسيماتها وهو ما ستتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العامة على أنها:

- "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"[1]؛
- "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة)"[2]؛
- "مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام"[3]؛
- "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بقصد إشباع حاجة عامة"[4]؛
- "استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة"[5]؛
- "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع حاجة عامة"[6].

[1] حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية، 2000، ص378.

[2] يونس البطريق، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص173.

[3] السعيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص57.

[4] عبد الكريم بركات –حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971، ص215 –217.

[5] صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 25.

[6] حسين مصطفى، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، دار النهضة العربية، الجزائر، 1978، ص11.

استنادا إلى التعريفات السابقة يمكن حصر الشروط التي يجب أن تتوفر في النفقات حتى تتسم بوصف العامة، في شرطين اثنين هما:

1- أن تصدر النفقة عن جهة عامة أو شخص عام.

2- أن تتحقق النفقة نفعا عاما.

حتى يتحدد مفهوم النفع العام يجب ضبط مفهوم الحاجة العامة، التي يمكن تعريفها: "الحاجة الجماعية، أي الحاجة التي يترتب على إشباعها"[1].

كي يحافظ هذا التعريف على إطاره العام، في ظل تطور دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة وصولا إلى الدولة المنتجة، فإنه يمكن تمييز الحاجة العامة بالنقاط التالية:

- الحاجة العامة محددة للنفقة العامة.
- الحاجة العامة تعني المجتمع كله ويؤدي إشباعها لتحقيق منفعة جماعية حيث يكون هذا الإشباع من طرف الدولة.
- تتحدد الحاجة العامة على ضوء سياسة الدولة.

المطلب الثاني: أركان وخصائص النفقات العامة

للنفقات العامة أركان وخصائص اقتصادية، اجتماعية وقانونية تميزها عن النفقات الأخرى.

أولا/ أركان النفقات العامة: مما سبق يمكن تحديد الأركان التي تستند عليها النفقات العامة، فيمايلي:

[1] رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص07.

1-شكل النفقات العامة: غالبا ما تكون النفقات العامة في شكل نقدي يتمثل في ما تمنحه الهيئات العامة مقابل ما تتحصل عليه من سلع وخدمات ضرورية للقيام بالمشاريع المتكفلة بها[1] أو لتسوية أجور مستخدميها.

كما يمكن للدولة أن تسدد أقساط قروضها بصفة عينية أو أن تلبي حاجياتها بالاستيلاء عنوة على الأملاك الخاصة إذا كانت هناك منفعة عامة بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات، غير أن هذا الشكل من الإنفاق يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ النقدية لكن من السهل تقييمه نقدا وإضافته إليها.

إن المزايا العينية كالسكن المجاني أو الشرفية كمنح الأوسمة أو النقدية كالإعفاءات الضريبية لا تعتبر من النفقات العامة[2] .

2-الهيئة القائمة بها: يعتبر توفر ركن الهيئة العامة المصدرة للنفقات ضروريا حتى تتعت هذه الأخيرة بوصف العامة، ولتحديد مصدر الإنفاق استند الفكر الاقتصادي إلى معياريين هما:

أ/المعيار القانوني: يرتكز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا صدرت من شخص معنوي عام كالهيآت المحلية والوطنية، والمؤسسات العامة، إلا أنها تعد خاصة إذ تكفل بها الأفراد أو المؤسسات الخاصة.

"حتى تتصف النفقة بالعامة يشترط أن تصدر عن شخص معنوي عام، إذ تلعب الطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق دورا أساسيا في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أو خاصة والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين"[3].

[1] حمدي أحمد العناني، "اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص174.
[2] عادل حشيش –مصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص148.
[3] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص383.

ب/المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها وتعتبر خاصة تلك النفقات الصادرة عن الأفراد.

"يدخل في عداد النفقات العامة نفقات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي فرضها تطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة"[1].

3-الهدف منها: إن الهدف الرئيس من النفقات العامة هو الاستجابة لحاجيات الجماعة وتلبية مصالحهم، أي تحقيق ما يعرف بالمنفعة العامة، التي تتسع باتساع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إذ ينبغي على الدولة عند قيامها بالإنفاق أن تسعى لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة[2]، أي مقارنة التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع من دفع للضرائب وتحمل للأعباء بالمنافع العائدة عليه جراء الخدمات التي تقدمها الدولة.

وحتى يتم التوصل للمنفعة العامة وجب تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، لعدم إمكانية تجزئة بعض الحاجيات كالأمن والدفاع أو لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباعها، رغم إمكانية تجزئته كالتعليم والصحة.

ثانيا/ خصائص النفقات العامة: تتميز النفقات العامة بخصائص اقتصادية وجتماعية إضافة إلى الخصائص القانونية.

1-الخصائص الاقتصادية والاجتماعية: يتحدد مفهوم النفقات العامة استنادا إلى خصائص اقتصادية واجتماعية، أين يمكن التمييز بين مفهومين لها، هما:

[1] عبد الحميد محمد القاضي، "مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974، ص68.

[2] عبد المنعم فوزي. "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص42- 43.

أ/ **المفهوم التقليدي:** الذي توجه إلى تضييق حجم النفقات العامة في أصغر الحدود، حيث اقتصرت على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية، نفقات الشرطة الموكلة بحفظ النظام والأمن الداخليين، نفقات العدالة الرامية إلى فك المنازعات وكذلك نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية.

ولقد اختصر ساي "Say" كل ذلك في مقولته الشهيرة: "إن أفضل النفقات أقلها حجما"[1].

ب- **المفهوم الحديث**[2]:أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين إلى تطور دور الدولة، فأصبحت بذلك مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ما انجر عنه اتساع مجال الإنفاق العمومي ليشمل قطاعات حيوية، كالنقل، الصحة والتعليم فأصبحت الدولة ملزمة وبشكل مباشر بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع.

كما أضحت تلعب دورا اجتماعيا هاما سعيا منها إلى تقليص الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل معتمدة في ذلك على الإعانات، فضلا عن مكافحة البطالة، التحيز لطبقة اجتماعية دون أخرى لأسباب إيديولوجية وفكرية، بالإضافة إلى دعم الإنتاج بتقديم مساعدات وامتيازات لقطاعات معينة دون أخرى.

فبالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة برزت نفقات أخرى، حولت الدولة من دور الحياد إلى دور المؤثر، إذ باتت سياسة الإنفاق العام أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية، تبعا للظروف والإمكانيات.

2-الخصائص القانونية[3]: حتى توضع النفقات العامة في قالبها القانوني لابد من توفر العناصر التالية:

[1] رياض الشيخ، "المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية"، دار النهضة العربية، مصر، 1956، ص108.

[2] رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص180.

[3] صالح الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص30.

أ/الإلتزام بالدفع: هو الإجراء الذي يترتب عليه دينا على الدولة؛

ب/تحديد المبلغ موضوع الدفع: لكنه يبقى تقديريا قابلا للنقصان أو الزيادة (كالخصم من أجور العمال بسبب المرض والغياب أو زيادة أجورهم بسبب سنوات الخبرة)؛

ج/الأمر بالدفع: يتمثل في أمر كتابي يوجهه الآمر بالصرف إلى المحاسب المخول بالدفع، حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة،

د/صرف النفقة: تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونا بصرف المبلغ المقابل للحوالة المقدمة له، بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- معيار التكرار والدورية
- المعيار الوظيفي
- المعيار الاقتصادي

اولا/ معيار التكرار والدوريةجرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

1- النفقات العادية:وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية، وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيرادتها الضريبية وإيرادتها من الأملاك العامة.

2- النفقات غير العادية: وتتمثل في النفقات التي لا تتكررر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الإقتصاد، ومن خلاله إلى النفقات العامة والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس لنشاط الأفراد وبالتالي هي نفقات عادية، وأن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الغقتصادية والاجتماعية.

ولكن ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الصعب التمييز بين النفقات غير العادية والنفقات العادية، فالإنفاق الحربي أصبح عاديا وتتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة، كما أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت من الضرورات، وذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الإيجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد وتطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول، كما أن عديد الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات العامة إذ تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية، وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي:

النفقات الجارية: وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل: أجور ورواتب، مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات.

النفقات الاستثمارية: وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية، والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

ثانيا/ المعيار الوظيفي.تقسم النفقات العامة تبعا لوظائف الدولة إلى 4 أقسام رئيسة وهي:

1- نفقات الخدمات الحكومية العامة: وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

2- نفقات الخدمات الاجتماعية: وهي تشمل نفقات التعليم، نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

3- نفقات الخدمات الاقتصادية: تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الكهرباء والماء، إضافة إلى نفقات

دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذا نفقات دعم السياحة وعمليات الري والصرف.

وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي، وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية خصوصا نظرا لضعف نشاط القطاع الخاص بها.

4- نفقات خدمات حكومية أخرى: وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده، إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية.

ثالث/ المعيار الاقتصادي : تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى*:

1. **نفقات حقيقية:** وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا كما سنبرزه في الفصل الثالث من خلال دراسة أثر النفقات العامة على الناتج القومي.

2. **نفقات تحويلية:** وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي[1].

أ. معيار المقابل المباشر: ويقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة،دار المسيرة ، ط 1، عمان،2007، ص 142.

*أول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي بيجو.

لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين.

ب. معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي: تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا، أما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

ج. معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: فحسب هذا المعيار فإن النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الفكر الإقتصادي

بعد التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة، سيتم استعراض تطور هاته الأخيرة عبر أهم مذاهب الفكر الإقتصادي تبعا لتطور المفهوم السياسي والإجتماعي للدولة وقدر تدخلها في الحياة الإقتصادية، مع مراعاة نظرة كل مدرسة اقتصادية إلى تأثير النفقة العامة باعتبارها وسيلة تدخل اقتصادي من طرف الدولة.

المطلب الأول: النفقات العامة في المذهب: الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا إلى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، ما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها، أين بدأ الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار إليه آدو سميث في كتابه "ثورة الأمم" الذي نشر عام 1776 "تعتقدون أنكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم وتدخلاتكم المعتمدة ولكن الأمر ليس كذلك، دعوا الطبيعة تعمل، إن محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائية ولا أحد يحتاج أي ملك للتنظيمات، إن السوق سيحل كل المسائل بنفسه"[1].

وتطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار: ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيست وجون ستيوارت ميل في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848.

بعد ثورة 1848، عرفت الرأسمالية تصعدات نتجت عن انقسام المجتمع إلى طبقتين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال الأجراء بفعل تفشي البطالة لطغيان الآلة على الإنتاج الصناعي، إطالة يوم العمل ، عمالة الأطفال والمنافسة الشرسة بين الرأسماليين لزيادة أرباحهم، ما شجع الماركسيين على انتقاد الرأسمالية، وهو ما ظهر جليا في كتابات كارل ماركس خاصة كتابه "رأس المال"، بالإضافة إلى مواقف روزا لوكسمبورغ وبول باران من الرأسمالية باعتبارها استغلالا للطبقة العاملة.

وحتى يمكن التعرف بالتفصيل على موقف كل اتجاه من النفقات العامة، سيتم استعراض كل منها على حدا:

[1] بول ساموبلسون، "علم الاقتصاد، المسائل الاقتصادية المعاصرة" (ج7) (ترجمة مصطفى موفق)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص284.

أولا/ النفقات العامة وفق التحليل الكلاسيكي: ناد الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العامة وحصرها في أضيق الحدود[1] بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفسية الكذهب والفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري[2].

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة وغياب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها وهو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، ومما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك، إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها وطبيعتها.

وحصر مفكروا هذه المدرسة ومن أهمهم آدم سميث "Adam Smith" دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود، العدل والتكفل بالأعمال العامة[3]، أما عن الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

إذ لخص آدم سميث النفقات العامة في تلك المتعلقة بـ:

1-نفقات المرافق العامة: التي قسمها إلى:

أ/ النفقات التي تسهل التنقل كالطرق، الجسور والموانئ ما يساعد على الحركية التجارية والنشاط الاقتصادي.

[1] عبد الكريم صادق بركات، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981، ص177.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)،مجموعة النيل العربية،القاهرة، ص39.

[3] عبد الرزاق فارس، "الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 1979، ص 22-23.

ب/ النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يسهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

2-نفقات الدفاع: هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية.

3-نفقات العدالة: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

غير أن جون ستيوارت ميل "J.S.Mill" ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته[1] فلخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم، حتى تحمي إنتاجهم وممتلكاتهم.

إضافة إلى دافيد ريكاردو "David Ricardo" الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص، كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبأ على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي، لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسية[2].

ثانيا/النفقات العامة وفق التحليل الماركسي: إن قيام الدولة الاشتراكية، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة[3]، ما أدى لظهور التخطيط المالي وعليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

- النفقات العامة: تسعى الدول الاشتراكية من خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادتها نسبة إلى الدخل الوطني في مثل هذه المدارس.
- الموازنة العامة: تبين الموازنة العامة بين إيرادات ونفقات الدولة.

[1] حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص205.
[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص202.
[3] محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، جامعة حلب سوريا، 1982، ص29.

إلا أن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة:

- نفقات الميزانية: هي نفقات استثمارية أي الإنفاق على النشاط الإنتاجي.
- نفقات الخدمات العامة: نفقات على الخدمات (نشاط غير إنتاجي) كالضمان الاجتماعي والتعليم.

ثالثا/النفقات العامة وفق التحليل النيوكلاسيكي: جاءت نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي "أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا"[1]، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم وحصرها في الضروريات كتوفير الأمن والخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الاقتطاعات والضرائب.

المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25% وانخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث[2]، مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن.

من تلك الأزمة بررت أفكار جون مينارد كينز "J.M.Keynes" وأسس لنظرية سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة والأفكار الكلاسيكية عامة[3]، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، إذ ليس من المعقول أن

[1] رياض الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص108.
[2] عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص26.
[3] رياض الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص108.

الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، وإلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ وسبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته[1].

كما حاول كينز إيجاد العلاج ولم يقف عند تشخيص الداء فحسب، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب، وذلك بدفعه عن طريق:

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك؛
- ضرورة تدخل الدولة: وتحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية[2]، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية.

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على إيرادات وتقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الإدخار والاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من ضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع والخدمات.

وكإجمال لما سبق، يمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كينز وأنصاره حول النفقات العامة في النقاط التالية:

- سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف.
- عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العامة.

[1] رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص180.

[2] مجيد ضيلء، "النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص65.

- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، ومن ثم استعمالها في تمويل الإنتاج.

المطلب الثالث: النفقات العامة وفق التحاليل الجديدة في الفكر الإقتصادي

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العامة ودورها منذ أواخر الستينات، لإبرازها يمكن التطرق إلى ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر، وهي:

- النقديون؛
- المدرسة الكلاسيكية الجديدة؛
- الاقتصاد الكينزي الجديد (النيوكينزيون).

أولا/ النقديون "**Les Monétaristes**" : ظهرت بوادر حدوث أزمة خانقة في أواخر الستينات وبداية السبعينات، في شكل بطالة مرتفعة وتضخم شديد ما أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكلي الكينزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى بالتضخم الركودي أو "Stagflation"[1]، الذي جاء نتيجة لسياسات كينزية قصيرة المدى معتمدة على إنفاق موسع أدى إلى عجز في الموازنة.

أين قوبل العجز الكينزي في حل الأزمة، بأفكار التيار النقدي مثلة في النقاط التالية[2]:

- تقليص دور الدولة وإطلاق قوى السوق؛
- التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة وإعانة الفقراء؛
- تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب؛
- خصخصة القطاع العمومي؛

[1] التضخم المصاحب للركود الاقتصادي.

[2] عبد المجيد قدي، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية: دراسة النظام الجزائري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص 22 -23.

- رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن والمدين على حد سواء.

إذ يعتقد النقديون أن الإنفاق والتوسع فيه يؤدي إلى التضخم لبطئ ظهور نتائج السياسة المالية، خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الإزدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة إنفاقية انكماشية، فضلا عن عدم إيمانهم بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الدولة في شكل نفقات غير منتجة[1].

كما نادى أنصار المذهب النقدي بسياسات التحكم في النظام الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود، إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية يتوقف على تمويلها بخلق النقود، خاصة أطروحات فريدمان"M.Friedman" الذي يعتبر من أهم مفكري هذا المذهب.

حيث يؤمن فريدمان، مثل ما أشار إليه في كتابه "تاريخ نقدي للولايات المتحدة الأمريكية" والعديد من الدراسات التجريبية، أن الاستهلاك مبني على الدخل الدائم وليس الحالي وأكد أن السياسة النقدية هي السبيل الأمثل لتحقيق توظيف كامل، إذ سعى لإعادة إدخال النظرية الكمية للنقود في كتابه "من أجل إعادة الإعتبار للنظرية الكمية للنقود".

كما أنه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي وواضح لمشكل التضخم لأنه يعتبره ظاهرة نقدية (أطروحة فريدمان للتضخم)[2]، فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية بشكل غير متناسب مع ارتفاع الإنتاج.

ثانيا/المدرسة الكلاسيكية الجديدة "La Nouvelle Ecole Classique": ساير أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة واعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة، من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى إلى عجز الموازنة.

[1] محمد تاتي، "أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص59.

[2] Friedman. M, ''Inflation et système monétaire'', Calmman Levely, Paris, 1969, p 89.

ولعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد، ما يظهر جليا في أعمال "Muth" سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة "Anticipations Rationnelles" التي أحدثت ثورة في صياغة النماذج الاقتصادية الكلية[1]، إضافة إلى كتابات فريدمان سنة 1968، كذا إسهامات كل من "Phillips" سنة 1970، "Lucas" و "Sargent" سنة 1972.

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة، اعتبر منظرو الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العامة مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية، وعليه تقوم الأعوان الاقتصادية بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية.

كما أعاد "Barro" سنة 1974، نظرية التكافؤ لريكاردو أو ما يعرف بـ "L'équivalence Ricardienne" إلى الواجهة، حيث ساوى "Barro" بين القرض العمومي والضرائب كمصادر لتمويل العجز الحكومي، لأن الأعوان الإقتصادية هي من تتحمل عواقب الاقتراض العمومي بمرور الوقت أي أن العبء الضريبي يصبح مؤخرا.

وأضاف أن عجز الميزانية الممول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما أشاد بذلك الكينزيون، بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الادخار ما يفشل كل محاولات الإصلاح.

بالإضافة إلى "Lucas" الذي أشار إلى ضرورة معرفة تغير توقعات الأعوان الخاصة، حتى يتسنى للسلطات العامة تقدير حجم الإنفاق في مقاله المشهور: "Econometric Policy Evaluation : A Critique"، إذ أعطى مفهوم التوقعات الرشيدة أهمية بالغة للنماذج الاقتصادية الكلية، فالمعالم المقدرة انطلاقا من معطيات سابقة تسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية بدلا من صناعتها.

[1] محمد إبراهيم طه السقا، "التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة (1990-1995)"، كلية التجارة وإدارة الأعمال –جامعة حلوان، ص03.

إن إدماج فرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة، ساهم بشكل كبير في ظهور أدبيات اعتمدت كلية على النماذج الاقتصادية، أي النمذجة التي درست تدخل السلطات العامة على مستويين: الأول دراسة أجوبة الأعوان الاقتصادية تجاه قياسات محددة والثاني البحث عن استنتاجات الاقتصاد الكلي انطلاقا من انعكاساتهم الفردية.

ثالثا/ الاقتصاد الكينزي الجديد "La Nouvelle Economie Keynéssienne"

مع تطور الفكر الاقتصادي وخاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينزي الجديد، حيث يبني أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي، أما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكيين الجدد الذين ينطلقون من الجزء للوصول إلى الكل.

كما آمنوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل والبطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي، ردع التضخم وتقوية تنافسية المؤسسات. إذ تميزت الوضعية الاقتصادية منذ الثمانينات بارتفاع البطالة نتيجة تراجع الأسعار والأجور، ما أربك المسؤولين ودفعهم لوضع توصيات ونصائح تستند لآراء المدارس الاقتصادية السائدة أنذاك، كما وجه الاقتصاديين لترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول.

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العامة، فالكينزي الجديد الاستراتيجي اهتم بتفسير البطالة الجزئية "sous–emploi"، أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سببا في بطء التصحيح، وأثبت الكينزي الجديد الإعلامي أن عدم التوازن مشتق أساسا من خلل في المعطيات.

فمقارنة مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديد اليقين السياسي ولا النتائج النظرية المتامسكة، رغم النجاح الحاصل حاليا.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

المطلب الاول: تفسيرات تزايد النفقات العامة:

استدعت ظاهرة تزايد النفقات العامة انتباه العديد من الاقتصاديين، وبرز ذلك من خلال التفسيرات المقدمة حول النمو المطرد للنفقات العامة بعيدا عن الخصوصيات المميزة لكل دولة أخرى.

أولا/قانون واجنر: يعود "قانون واجنر" المعروف في أدبيات المالية العامة في العلم الاقتصاد إلى الملاحظة التي قدمها الاقتصادي الألماني "اودلف واجنر" عام 1893 والتي تؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد.[1]

وانطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "وانجر" أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا، فإنه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد في النفقات العامة بمختلف أنواعها وبالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد وذلك للأسباب التالية[2]:

1- خلال عملية التصنيع فإن الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى

[1] حمد بن محمد آل الشيخ: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في قانون واجنر –شواهد دولية–: مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية 2002، ص136.

[2] المرجع أعلاه: ص137.

بروز علاقات تعاقدية أكثر تطور وتعقيدا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي وهذا يزيد من نفقاتها العامة.

2- النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية.

3- ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال لتمويل ما يسمى بـ"الاحتكارات الطبيعية"، وهي مشروعات ذات تغيرات تقنية يحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

وانطلاقا من سبق فإن "واجنر" يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي هي أكبر من 1، وبالتالي فإن زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد استنتج من نظرية الاختيار العام تفسيرا آخرا لزيادة النفقات العامة، والذي يندرج ضمن التداخلات النظرية للعلاقة التي أقرها "واجنر" بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، وذلك انطلاقا من مفهوم "تعظيم المصلحة الخاصة"، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الدخلية بين فئات المجتمع، وهذا ما يدفع بالبيروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة.

وقد واجه قانون واجنر العديد من الانتقادات التي تشكك في صحته وواقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها "واجنر" في ألمانيا، إلا أن ذلك لم يلغ صحة قانونه الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في اقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية، أين تزداد الحاجة إلى مزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع والخدمات العامة مع أي تغير في الطلب، وكذا ضبط أجور موظفي القطاع العام وتحديد حجم ونوع

التحويلات والإعانات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين وتوفير آليات الرقابة وضبط المعاملات قصد ضمان مواصلة وصيرورة التنمية الاقتصادية.

فعلى مستوى اقتصاديات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، يلاحظ أنه ابتداءا من منتصف السبعينات، هناك تزايد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بما هو عليه في السنوات الأخيرة وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي كانت عند مستوى 1.30 باعتبار أن هذه الدول كانت في أول مراحل تنميتها الاقتصادية، ولكن ومع تراجع معدلات النمو واقتراب اقتصاديات هذه الدول من مستوى التشغيل الكامل فإن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي انخفضت، وذلك راجع من جهة إلى سعي هذه الدول إلى استقرار مؤشرات تدخل الحكومة في الاقتصاد، ومن جهة أخرى إلى التقيد بما جاءت به اتفاقية "ماسترخيت" بأن لا يتجاوز عجز الميزانية مستوى 3% من إجمالي الناتج القومي، كما نجد أنه في الدول المتقدمة التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي تسعى بشكل أكبر إلى تنويع سلعها وخدماتها العامة أكثر من التوجه إلى زيادة في حجمها.

والتسليم بصحة قانون واجنر لا يسقط التوجه الكنيزي لسياسات الاقتصاد الكلي والذي يؤكد على اتجاه العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي بخلاف اتجاه العلاقة السببية لقانون واجنر، إذ أبرزت عدة دراسات أن علاقة واجنر وعلاقة كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الاقتصاد وأن العلاقة السببية الأحادية الاتجاه ما هي إلا استثناء[1].

ثانيا/فرضية بيكوك–وايزمان: توصل كل من "بيكوك – وايزمان" بعد دراسة أجرياها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة 1890–1995 إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات بسبب مايلي[2]:

[1] حمد بن محمد آل الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] خليل علي، سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 124.

أ. **أثر الإزاحة:** ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية، أين تضطر فيها الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات اللضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فإنه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الإنفاق العام إلى المستويات المنخفضة كما في السابق.

ب.**أثر التفتيش:** وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

ت.**أثر التركيز**:إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

هي التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، نتيجة تطبيق الدولة لسياسة إنفاقية عامة قصد التأثير في الإنتاج والاستهلاك الوطنيين أو طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي.

أولا/ على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة مباشرة (إيجابا أو سلبا) على الإنتاج الوطني (الذي يعني مجموع القيم المضافة المتولدة عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة، كما يقصد به مجمل السلع والخدمات المنتجة خلال السنة والتي يمكن

تقييمها نقدا[1]) إن على رغبة وقدرة الأفراد على العمل، الإدخار، الاستثمار أو على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها من مكان لآخر.

1-أثر النفقة العامة على رغبة وقدرة الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار:

كما يمكن للإنفاق العام أن يمس بقدرة الأفراد على العمل باعتبارهم عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج التي تسعى السلطات العامة لتطويرها كما وكيفا، من خلال رفع النفقات المتعلقة بتحسين قدراتهم الذهنية والجسمية وتأمينهم ضد المخاطر المستقبلية، عن طريق دعم قطاعات التعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي والحرص على إرساء العدالة، فإذا زاد استعداد الأشخاص للعمل ارتفعت بالضرورة إنتاجيتهم ما ينعكس إيجابا على الإنتاج الوطني.

وعليه تتطور دخول الأفراد نتيجة تحسن أدائهم الإنتاجي، ما يقود لرفع الادخار الذي تضمنه النفقات المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى ذلك يمكن للنفقات العامة الاستثمارية كأن تمنح الدولة امتيازات وإعانات للقطاع الخاص أو العام أن تحسن وتوسع المناخ الاستثماري، فتتكون رؤوس الأموال التي تؤدي لزيادة القدرات الإنتاجية.

3- أثر النفقة العامة على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها: تؤدي النفقات العامة أيضا لانتقال عناصر الإنتاج من فرع إنتاجي لآخر أو من مكان لآخر، نتيجة ضرورات ظرفية أو أبعاد تنموية كتحويل عناصر الإنتاج من قطاعي الزراعة والصناعة مثلا إلى ميدان الإنتاج الحربي في حالة الحروب، أو زيادة أهمية القطاع العام وتوجيه إنتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع إقامة صناعات جديدة[2].

[1] عبد الكريم صادق بركات، "الاقتصاد المالي"، جامعة دمشق – سوريا، 1993، ص 302.

[2] السعيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص 151.

كما تستطيع الدولة أن تزيد ما ينفق على الشؤون الصحية، التعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستغلة، فيؤدي ذلك إلى كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار، ما قد يغري هؤلاء لاستثمار رؤوس أموالهم فيها وبالتالي انتقال عناصر الإنتاج لمثل هاته المناطق وعليه يمكن للنفقات العامة أن تسبب انتقال عوامل الإنتاج من منطقة لأخرى داخل الإقليم الواحد[1].

ومنه تقود النفقات العامة لتحويال عناصر الإنتاج من قطاع لآخر أو انتقالها من مكان لغيره قصد الرفع من الإنتاج الوطني.

ثانيا/ على الاستهلاك الوطني: عن طريق الزيادة الأولية في الطلب، إما بطلب الدولة لسلع و خدمات قصد استهلاكها نتيجة رفع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، أو زيادة طلب الأفراد بغرض إشباع رغباتهم الاستهلاكية المتزايدة والناجمة عن النفقات التي توزعها الدولة على شكل أجور أو تحويلات[2].

1- أثر نفقات الاستهلاك الحكومي: تقوم الدولة بالإنفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض إشباع الحاجات العامة أو توفير خدمات استهلاكية كالأمن، التعليم والصحة، ما يدفع بالاستهلاك الوطني إلى الارتفاع[3].

كما يمكن لها أن توزع خدمات أو سلع مجانا أو بمقابل جزئي، وهو ما يراه البعض تحويلا للاستهلاك من الأفراد إلى القطاع العام الذي لا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني، بل يستطيع هذا النوع من الاستهلاك أن يؤثر على هيكلة الاستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهميش أخرى وبالتالي على التشغيل والأسعار[4].

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص116.

[3] نفس المرجع السابق، ص 116.

[4] حسين مصطفى ، مرجع سبق ذكره، ص 30

غير أنه من المنطقي أن إنفاق الأموال العامة من أجل الحصول على السلع الاستهلاكية، بغض النظر عن نوعها أو الفائدة المرجوة منها يرفع من الاستهلاك العام.

2- أثر نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد[1]: تدفع الدولة مقابل ما يقدمه موظفوها وعمالها مرتبات ومعاشات توجه جزئيا أو كليا إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع وخدمات، أي أن مداخيل الأفراد تصرف لزيادة الاستهلاك الفردي ومن ثم الاستهلاك الوطني (أثر المضاعف).

كما يمكن للدولة أن تحفز بعض الصناعات عن طريق إعانات اقتصادية، تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتراجع الأسعار، أي زيادة المداخيل الحقيقية للمستهلكين وبالتالي زيادة الطلب الفردي والكلي.

ثالثا/ على المستوى العام للأسعار والتشغيل: تستطيع النفقات العامة أن تمس بالمستوى العام للأسعار وكذا التشغيل بالطريقة التالية:

1-أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار[2]: لم يعد تحديد الأسعار مقتصرا على السوق بفعل قوى الطلب والعرض، حيث أصبحت للدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار.

إذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الانفاقية بواسطة رفع المنح والإعانات أو الإشراف المباشر على الإنتاج وكذا تطبيق السياسية الضريبية، النقدية والائتمانية بالإضافة إلى السياسة الأجرية، كما يمكنها التأثير على العوامل المحددة للأسعار أي العرض والطلب كتوجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية.

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص 334- 335.

سعيا منها إلى المحافظة على استقرار الأسعار وفق الوضعية الاقتصادية بتطبيق سياسة تهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار في حالة التضخم، أو خفضها في حالة الانكماش والكساد.

2-أثر النفقات العامة على التشغيل[1]: مما لا شك فيه أن للإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق العمالة وزيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص، إقحامه في الحياة الاقتصادية وتطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء إلى المشروعات العامة لنفس الغرض.

"إن الإنفاق الحكومي على الاستثمار، الاستهلاك وصافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي من أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على حجم التوظيف، إذ أن العلاقة بين الإنفاق العام وحجم التوظيف طردية، هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، غير أنه لو حدث انخفاض في حجم الإنفاق الخاص مع زيادة في الإنفاق العام لتقلص حجم التوظيف"[2]، لأنه في الحالة الأخيرة عند استخدام الدولة للأفراد في مشروعاتها لا يعني أنها تخلق وظائف، بل تعمل على تحويل الموارد وخاصة البشرية منها من القطاع الخاص إلى العام نتيجة إغرائهم بالتحفيز الذي تمنحه.

[1] حمدي احمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[2] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص59.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تتجلى الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك والإنتاج من خلال أثري المضاعف والمعجل أو ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المولد والاستثمار المولد[1]، زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني.

إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك وبشكل غير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف، غير أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج وغير مباشر على الإستهلاك بفعل أثر المعجل.

أولا/ أثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف[2] : يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام.

حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار على الإقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك، "على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار، ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية"[3].

وتستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل:

الإنتاج ⟵ الدخل ⟵ الاستهلاك ⟵ الإنتاج

[1] باهر محمد علتم، "اقتصاديات المالية العامة"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح"، 1998، ص76

[2] رفعت المحجوب، "الطلب الفعلي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 103 – 108.

[3] رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص106.

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - PmC)}$$

حيث أن:

M: تمثل مضاعف الاستثمار،

PmC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية،

G: تمثل الإنفاق الحكومي.

من الملاحظ أن المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وعكسيا بالميل الحدي للادخار، لأنه من الناحية النظرية[1]: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار =الواحد الصحيح (1) وعليه:

الميل الحدي للادخار= 1− الميل الحدي للاستهلاك، فيصبح المضاعف كالتالي:

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{PmS}$$

حيث أن PmS: تمثل الميل الحدي للادخار لدالة للادخار الكلية.

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوثق السلع والخدمات (IS):

عند التوازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي:

$$Y = C + I + G + \Delta S$$

حيث أن: Y:تمثل الدخل، C:الاستهلاك، I:الاستثمار، G :الإنفاق الحكومي و

ΔS :صافي الصادرات

[1] عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص 314.

ثانيا/ أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل[1]: إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإن اهتمام كل من كلارك، روبنسون وهارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني.

يمكن شرح أثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية:

$$Kt = v.Yt$$

حيث أن:

Kt:مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة

Yt: الناتج في الفترة

v:المعجل وهو كمية ثابتة، أي نسبة رأس المال إلى الناتج.

بفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الموالية (t+1) فإن مخزون رأس المال سيرتفع كذلك وفق العلاقة التالية:

$$Kt = v.Yt$$

وبالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta K = Kt - Kt - 1 = v.Yt - v.Yt - 1 = v(Yt - Yt - 1) = v.\Delta Y$$

وبما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا التغير في مخزون رأس المال فإن:

$$I = \Delta Kt = v.\Delta Yt$$

[1] مايكل ابد جمان، "الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة" (ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 457-462.

فزيادة الإنفاق العام تؤدي لارتفاع الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستثمار قصد الاستجابة للاستهلاك الإضافي.

غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية تجاه الطلب المتوقع من حيث ديمومته أم أنه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم، ما أنه يتوقف على الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية واختلافه من قطاع لآخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية ومدى توفرها، فضلا عن مخزون السلع الاستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون حد من أثر المعجل.

خلاصة:

يعتبر الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية الرئيسية والمهمة التي تلجأ إليها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع.

يشكل الإنفاق العام باعتباره سياسة اقتصادية الأداة المفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة المالية ، وجل الاقتصاديين يؤكدون على ضرورة احترام هدف كل إنفاق تم القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك، وفي الغالب تسعى السياسات الاقتصادية إلى توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع ، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه الا عن طريق نمو مستمر للطاقات الإنتاجية ، وتوزيع عادل للدخل.

الفصل الثاني : النمو الاقتصادي والتشغيل

تمهيد

المبحث الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

المطلب الثالث: محددات و مقاييس النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: التأصل النظري للتشغيل

المطلب الاول : مفهوم وطبيعة التشغيل

المطلب الثاني : مبادئ و اهداف التشغيل

المطلب الثالث : أهم نظريات التشغيل

المبحث الثالث : علاقة النمو الاقتصادي بالتشغيل

المطلب الاول : مفهوم البطالة

المطلب الثاني : العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

المطلب الثالث : علاقة البطالة بالناتج القومي ونمو الانتاجية

خلاصة

تمهيد :

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع منها التشغيل والبطالة ،كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وأحدى أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير في طالبي الشغل.

المبحث الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل.

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اولا- تعريف النمو الاقتصادي :

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي ماضيا وحاظرا ، فقد تعددت وتنوعت تعاريفه، وذلك حسب تنوع واختلاف أراء المفكرين والمحللين، واختلاف أماكنهم وبيئاتهم، وعلى هذا الأساس فللنمو عدة تعريفات يمكن ذكرها على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر كما يلي:

1.يعرفه"John arrow"بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1].

2.معنى النمو الاقتصادي ربما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[2].

3.ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية [3] :

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

[1] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص63.

[2] محمد ناجي حسن خليفة- "النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم"- دار القاهرة للنشر- القاهرة - 2001- ص07.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية- "اتجاهات حديثة في التنمية"- الدار الجامعية- الإسكندرية- طبعة 2003/2002- ص11.

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي.

فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ مما سبق أن[1]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

وبالتمعن في هذه التعريفات السابقة فإننا نجد أنها تشير إلى جملة من العناصر والتي يجب التأكيد عليها وتلخيصها كمايلي:

أ. لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لوحدها، بأنها تعبر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما، إذ لا بد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إن هذا الشرط الأساسي يقود إلى شرط ثاني، هو أن تكون نسبة النمو السكاني في مجتمع الدراسة أقل من نسبة الزيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي أو ما يعبر عنه بالدخل الوطني وبناء على ذلك يكون:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الدخل الوطني – معدل النمو في التعداد السكاني

[1] محمد ناجي حسن خليفة ، مرجع سابق ، ص 65.

فمن المعادلة السابقة نلاحظ أن معدل النمو في التعداد السكاني يدخل كطرف فاعل في تحديد نسبة النمو الاقتصادي بالدول، إذ لابد على هذه الدول التي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي أن تهتم بنسبة النمو السكاني لديها[1].

ب. يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد اختفاء الأسباب، أي أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، ففي حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمو اقتصادي.

ت. إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، إما الدخل الفردي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار، فهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي لكي يحدث هناك نمو اقتصادي يجب أن يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم[2].

ثانيا- تعريف التنمية الاقتصادية: أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل .

وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011، ص156.

[2] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1(2005)،ص.11.

الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة و التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء[1].

– التنمية الاقتصادية هي فكرة مرتبطة بفكرة التقدم وتتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا[2].

– التنمية الاقتصادية هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها

بأقصى ما يمكن[3].

– التنمية الاقتصادية هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم[4].

– التنمية الاقتصادية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر[5].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص78.

[2] سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007، ص21.

[3] كامل عبد الملك، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008، ص20.

[4] مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص188.

[5] عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003، ص27.

– التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو[1].

ومن خلال الربط بين مختلف العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي الانتقال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لمجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها وذلك من خلال الزيادة المستمرة والحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية كما ونوعا عن طريق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

ثالثا – الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية [2]: هناك الكثير من الخلط وعدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، في حين لكل واحد منها مفهومه الخاص.

حيث فرق الاقتصاديون بين مفهوم النمو الاقتصادي وبين مفهوم التنمية، فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فتتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، ويرى مالكوم جبلز (1995) أن هناك ثلاثة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي تشملها عملية التنمية الاقتصادية، وهذه التغيرات هي:

(أ) ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج القومي (مع انخفاض إسهام الزراعة).

(ب) تزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف.

[1]Salles et Wollf,Croissance et Développement,dunod,paris,2000,p34.

[2]ياسر محمد جاد الله محمود، الماكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الإسراء، مصر، سنة 2003،ص129.

(ج) أن يكون لسكان الدولة النصيب الأكبر في الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية، ويمكن مشاركة الأجانب بذلك، ولكن لا يمكن أن يقوموا بالعملية برمتها.

إن المفهوم الواسع للتنمية لا يقلل من شأن النمو الاقتصادي أو يهمشه، بل هو عنصر رئيسي من عناصرها.

المطلب الثاني : النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

اولا- النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة: كزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير

المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

ثانيا- نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو: تسمى أيضًا نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 – 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النُّمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.، ص: 34.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث.

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد[1].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة – من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية – اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية – الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى

[1] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ – batna.dz، ص: 02.

جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[2].

نقد النظرية: أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو

[1] و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net

[2] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 03.

فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[1].

ثالثا – نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي): ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن

[1] عبدالعالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1. ،2004،ص 65.

النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[1].

رابعا- نظرية ثورة التبعية الدولية: أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، هي:

أ – نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

ب – نموذج المثال الكاذب.

ج – فرضية الثنائية التنموية.

أ – نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب – نموذج المثال الكاذب: يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج – فرضية الثنائية التنموية: أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية:

– توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).

– اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).

– عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.

– وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع[1].

خامسا– نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن: وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها.

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010.، ص: 11،12.

حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[1].

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2012–2013، ص: 69،70.

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

المطلب الثالث: محددات و مقاييس النمو الاقتصادي

أولا – محددات النمو الاقتصادي: هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي[1]:

1. كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار. فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛

ب-كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛

ت-نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال؛

ث-درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مرجع سابق، ص278-282.

2.كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3.تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

أ- توقعات الأرباح؛

ب-السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4.معدل التقدم التقني: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة[1].

5.عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

[1] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص183.

6.**التخصص والإنتاج الواسع:** وهو الذي دعا إليه Adam Smith في كتابه ثروة الأمم (1776)، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

ثانيا –مقاييس النمو الاقتصادي : هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفردن فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما.

1.الناتج الحقيقي: يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير، الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس[1].

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

2.الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي. فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3.متوسط الدخل (الدخل الفردي): يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات

[1] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص22.

السكان والأفراد[1].

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب.

أ- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى[2]، وتتمثل صيغته فيمايلي:

$$CMs = \frac{Yt - Yt - 1}{Yt - 1} \times 100$$

حيث:

CMs معدل النمو البسيط؛

Yt متوسط الدخل الحقيقي في السنة t ؛

$Yt - 1$متوسط الدخل الحقيقي في السنة$t - 1$.

ب-**معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار[3].

ووفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Yn = (1 + CMc)N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{YN}{Y0}} - 1$$

[1]محمد عبد العزيز عجمية، إيماد عطية ناصف، مرجع سابق، ص72.

[2]محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص279.

[3]المرجع السابق، ص 280.

حيث:

CMc معدل النمو المركب؛

N فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة؛

Y0الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

YNالدخل الحقيقي لآخر الفترة(N)؛

أما طريقة الانحدار فصيغتها كمايلي:

$$\ln Y1 = A + CMct \rightarrow CMct = \ln Y1 - A$$

حيث:

$\ln Y1$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة(t)؛

Aثابت؛

$CMct$ معدل النمو المركب في السنةt؛

tالزمن.

المبحث الثاني: التأصل النظري للتشغيل

كغيره من المواضيع ذات المداخل المختلفة وذات الأهمية المتعددة الأوجه أسال موضوع التشغيل الحبر الكثير منذ بدأ الباحثون يدركون أهميته ويسلطون الضوء عليه، لذلك فقد تغيرت النظرة للموضوع تبعا لتطور الفكر السوسيو اقتصادي، وهذا ما ندركه حين نحاول تتبع مسار موضوع التشغيل.

المطلب الاول : مفهوم وطبيعة التشغيل

أولا –مفهوم التشغيل:

– **المفهوم التقليدي للتشغيل:** ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين"[1].

غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الدقة من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الاختصاصات الواجب توفرها في العامل ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل المؤهل.

– **المفهوم الحديث للتشغيل:** التشغيل بمفهومه الحديثه لا يحمل معنى مناقض للبطالة، كما أنه لا يتضمن معنى العمل فقط بل "يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه

[1] الطاهر.روتر، إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 97/96، ص25.

أساس تطوير وترقية العمل[1].كما يقصد بالتشغيل بمعناه الشمولي والحديث "استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية، الإدارية، التجارية أو الخدماتية، فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة[2].

ومن هذا المنطلق يمكن لنا تحديد مفهوم دقيق للتشغيل معتمدين في تحليلنا على مفاهيم مركزية على غرار استعمال قوة العمل التي تتعارض مع البطالة، فالتشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مع ضرورة مشاركة الشخص في العمل بشكل فعال في ظل ضمان حقه في تطوير مؤهلاته وحقه في الامتيازات المترتبة عن مساره المهني وكل ذلك في ضوء ما تحدده النصوص القانونية.

ثانيا – طبيعة التشغيل: تعد عملية التشغيل من حيث طبيعتها من اختصاصات الجهة المستخدمة، إذ هي التي تقوم بباشرة عملية التشغيل والتوظيفّ فهي تختار من سوق العمل من تشاء من العمال والموظفين وتوليهم وظائفها لشاغرة، غير أن هذه الجهة المستخدمة ليست دائما حرة في اختيار من تشاء من الموظفين والعمال، بل إنها تتأرجح بين الحرية والتقييد حسب النظام السياسي السائد، كذلك فغنه وفي نفس الوقت الذي يضع فيه النظام المغلق قيود الإدارة عند التوظيف فإن النظام المفتوح يغفل هذه القيود لصالح الإطلاق في تولية المناصب "[3]وهذا الأمر بالتحديد مبرر بالتأكيد من حيث كونه يخضع لمنطق الأشياء، فلا يعتبر سرا كون النظام المغلق نظاما أحادي النزعة بما يتحتم عليه من ضوابط وقيود تكفل شيئا من المساواة في الفرص بين جميع المواطنينوبالتالي إحداث نوع التوازن بين مصالح الإدارة من جهة ومتطلبات الفئة التي تعنى بموضوع التشغيل بغض النظر عن

[1] الطاهر.روتر ، المرجع السابق، ص26.

[2] سعيدة حمود، برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية (دراسة ميدانية على خريجي الجامعة، مدينة بسكرة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الآداب والعلوم الإجتماعية ، قسم علم الاجتماع، 2007/2006، ص28.

[3] مصطفى شريف، تولية الوظائف العامة على ضوء القانون الأساسي العام للعامل، ص92.

عوامل أخرى، "أما النظام المفتوح فمن أهم سماته الموضوعية في تكوينه ومن ثم الحاجة لوضع قواعد وقيود إضافية تحد من حرية الجهة المستخدمة في التوظيف لأنه وفقا لهذا النظام"[1].

وأهم ما يمكن استخلاصه من هذا أن عملية التوظيف مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام الاقتصادي والوظيفي في أي بلد "والمشرع الجزائري ركز في كثير من أحكامه على القواعد الموضوعية مركزا على الاستقرار في منصب العمل وهو استقرار نسبي تلعب فيه إرادة الطرفين دورا بارزا باعتبار أن العلاقة التي تربط بينهما علاقة تعاقدية وأنه في الوقت الذي يستطيع العامل إنهاء علاقته أو عقده مع المؤسسة فإنه من حق هذه الأخيرة أن تخفض من عدد المستخدمين إذا برزت ذلك دوافع اقتصادية صحيحة"[2] وهو ما يجسد التوجه الجديد للاقتصاد الوطني من الاشتراكية إلى إقتصاد السوق الذي تتجسد معالمه بوضوح ضمن القانون رقم 11/90 أو المعروف بقانون علاقات العمل.

"كما نلاحظ أن قانون العمل يتحدث عن بعض الصفات الشخصية التي يجب توافرها في العامل قبل توظيفه مثل الشهادات العلمية والخبرات المهنية والإمكانات الصحية كما يربط في نفس الوقت عملية التوظيف بوجود مناصب عمل شاغرة وهي هنا تختلف عنها في قانون الوظيفة العامة"[43].

المطلب الثاني : مبادئ و اهداف التشغيل

اولا – المبادئ العامة للتشغيل: كغيرها من العمليات ذات الوزن الكبير في مختلف السياسات ذات الطابع السوسيواقتصادي تخضع عملية التشغيل بشكل عام إلى مجموعة من الظوابط والأحكام القانونية التي كانت من إفرازات التحول الديموقراطي على الخريطة الدولية

[1] مصطفى شريف ،المرجع السابق، ص103.
[2] بوجمعة كوسة، مرجع سبق ذكره، ص60.
[3] مصطفى الشريف، مرجع سبق ذكره، ص61.
[4] نفس المرجع، ص72.

والمجتمعات المعاصرة التي باتت تنتهج مبادئ عامة وشاملة تشترك فيها جميع النظم، ومن بين هذه الأسس والمبادئ نذكر:

- "مبدأ المساواة: وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد والرأي...
- مبدأ الجدارة: الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية معينة، ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه"[1].

وعلى أي حال فإننا نجد بعض التباين والتفاوت من حيث تطبيق هذه المبادئ، كما نجد بعض الخصوصية التي تختلف تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية، فالدول التي تتبنى النهج الرأسمالي والتي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل وكذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه، مما يعد تعبير تجسيدا لفكرة الليبرالية، غير أن مبدأ وضرورة خلق نوع من التوازن بين العرض والطلب فرضت على هذه الدول التدخل ولو نسبيا من أجل الحفاظ على هذا التوازن.

في حين نجد أن الدول ذات التوجه الاشتراكي قد فرضت نفسها في سوق العمل تجسيدا لفكرة أو مبدأ الحق في العمل لكل مواطن، ووضعت على عاتقها مسؤولية توفير العمل كم جعلت منه حقا وواجبا، مما يعني أنه تجاوزت البعد الاقتصادي لفكرة العمل أو تشغيل وأعطته بعدا اجتماعيا.

ثانيا-أهداف سياسة التشغيل : إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها بعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع، وفي الإطار فإنه يمكن حصر أهم الأهداف سياسة التشغيل فيما يلي:

[1] مصطفى شريف ،المرجع السابق ، ص73.

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.

- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.

- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.

- تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه.

- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.

- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في لأداء.

- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الأطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة .

المطلب الثالث : أهم نظريات التشغيل

اولا- التشغيل عند أتباع المدرسة الكلاسيكية: " تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن 18، وقد تزامن انتشار أفكارها مع اتساع أفكار ومبادئ الثورة الصناعية وما ميزها من توجهات رأسمالية وإنتاج واسع ومبادئها وأهم ما جاءت به مسألة التقسيم العميق للعمل، تستند هذه المدرسة على مجموعة من الأفكار التي أسس أصولها Adam Smith كما يرجع الفضل في تطوير أفكارها إلى David Ricardo,Maltos, Marchal.

ومن أبرز إنتاجاتهم الفكرية "ثروة الأمم" و"محاولة في قانون السكان".

ترتبط معظم أفكار هذه المدرسة حول مسألة التشغيل بشكل خاص بمجموعة من المفاهيم الأخرى كمفهوم الثروة التي ينظر إليها سميث على أنها ذلك الدخل المادي التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية التي يحصل الإنسان من عمله بشكل مباشر أو من خلال المبادلة، فالعمل هو المصدر الرئيسي للثروة ومصدر الربح يتمثل في العمل أو قوة عمل العامل المبذولة، وهذا عبر استثمار الفائض الاقتصادي، كما أشار Smith إلى الأجور وقال أن ارتفاعها يفضي إلى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي مما ينتج عنه ارتفاع في الطلب على العمل، فتوصل إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي التشغيل الكامل وقد يتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة أو رأس المال مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار فينبثق عن ذلك تقسيم أعمق للعمل، أي كلما زاد معدل الاستثمار ارتفع الطالب على يد العاملة، كما فسر John bc آراء Smith ورأى أن مستوى التشغيل لا يتوقف على الطلب وإنما على الموارد الطبيعية واليد العاملة وحجم الادخار، وترتكز اهتمامات المدرسة الكلاسيكية على نقاط أساسية تتمثل في:

- العرض يخلق الطلب المساوي له.
- العرض يتجه نحو التشغيل الكامل[1].

"كما يفترض رواد هذه النظرية التشغيل الكامل، والمقصود هنا ليس أن البطالة تساوي الصفر، إذ عادة ما يعاني سوق العمل من وجود بعض العاطلين عن العمل، وإلى جانب البطالة توجد بعض ثغرات العمل، لذلك ليس من قبيل التناقض القول بوجود توازن في سوق العمل رغم وجود طلبات العمل وإلى جانبها فراغ في سوق العمل طالما يتطلب من العمال العاطلين عن العمل البحث عن فرص العمل كما يتطلب وقتا من أصحاب العمل للتمكن من توظيف عمال جدد"[2].

[1] رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، ط1، 1971، ص36.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005، ص85.

وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن ما يمكن ملاحظته على أفكار هذه المدرسة أنها ترتكز في تحليلها على المدى البعيد حيث تربط المشكلة السكانية بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، ولعل أهم نقد يمكن توجيهه لهذه المدرسة يتمثل في إغفالها للبعد الإنساني في عملية الإنتاج وكذا الجانب الاجتماعي المؤثر في العمل، فمجمل أفكارها تمحورت حول سبل الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة، فهي بذلك تدعو إلى استغلال الطاقة المادية والبشرية في سبيل تحقيق الثروة مما يتنج عنه من فروقات اجتماعية تزول معها كل الاعتبارات للقيم والأخلاق أمام مبدأ الربح والعائد المادي.

ثانيا- التشغيل لدى الفكر الماركسي :" من أهم مبادئ المدرسة الماركسية التي تعود جذورها إلى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة أو واقعا وحيدا يجعل من الفكر ظاهرة مادية تنطبق عليه نفس المبادئ المعتمدة في، بين مفهومي العمل المجرد وقوة العمل، وتعد هذه ميزة أساسية في فكر MARX ويميز الظواهر الأخرى الرأسمالي، فالرأسمالي يعطي العامل أجرا مقابل قدرته أو قوته على العمل وليس مقابل العمل وقوة العمل"[1].

وقد واكبت تحليلات MARX خطوات النظام الرأسمالي حيث يرى أن "اخفاض معدل الربح يفضي إلى نقص الإستهلاك، أما في حالة زيادة الآلات فإن ذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي أو نقص في مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام الكلي المحقق في النظرية الكلاسيكية والذي لم يعط أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل.

إن ارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة التي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال وحسب علاقة معدل

[1] عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، دار النشر غير مبينة، الجزائر، 1979، ص359.

الربح فإن انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي حجم التشغيل، وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها MARX[1].

إن اليد العاملة تعني في الاقتصاد السياسي الماركسي مجموعة القابليات البدنية والفكرية التي يحتاج إليها الإنسان في عملية إنتاج الخيرات المادية أو ككل بضاعة تملك اليد العاملة بدورها قيمة وقيمة اليد العاملة تتحدد بمجموع الحاجات الحيوية الضرورية لتعويض الطاقة التي يصرفها العامل (كالتغذية، اللباس والسكن) وبالحاجات الحيوية الضرورية للعناية بأسرة العامل وتربية أبنائه وتعليمهم لضمان تجديد اليد العاملة في المجتمع تجديدا دائما ومستمرا، فالبضاعة التي يطلق عليها اسم اليد العاملة تتميز إذا عن البضائع الأخرى كونها ينبوعا لإنتاج قيم جديدة لا يدفع عنها الرأسمالي المستغل أي مقابل ويستعملها على شكل أن السلع تركيب للقيم الاستعمالية والقيم التبادلية.

" ويمكن زيادة استخدام اليد العاملة بطريقة تقليص العمل اللازم أي ساعات العمل اللازمة لتجديد اليد العاملة وهذا ما يسمى "فضل القيمة النسبية" إن تراكم رأس المال أي إضافة قسم من فضل القيمة إلى رأس المال هو الشرط الممهد للتكرار الموسع للإنتاج.

وهذه الظاهرة "ظاهرة التراكم" تكون مصحوبة بانخفاض نسبي في الطلب على اليد العاملة على الرغم من التكاثر العددي للبروليتاريا الذي يزداد مع نمو الرأسمالية فلا تجد اليد العاملة فرصة لكي تعمل، وينشأ جيش احتياطي للصناعة، جيش العاطلين الذين يتركهم النظام الرأسمالي بانتظار فترات النهوض من الأزمات لكي تتوفر لديهم أيد قليلة كما يؤدي إلى استفحال الاستغلال البطالة والبؤس من جهة لدى العدد الأكبر من أبناء المجتمع، فالعمل في ظل الرأسمالية يصنع القصور للأغنياء والأكواخ للعمال"[2].

[1] سعدية قصاب، تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة الجزائر، 1995، ص10.

[2] إلياس فرح، تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة، ط6، ص ص 79/73.

"ويعتبر النشاط الاقتصادي في حالة توظف كامل عندما لايوجد إلا بطالة احتكاكية فقط بمعنى أن كل من يرغب في العمل بمعدل من الأجر، هذا النوع من الأعمال لابد أن يحصل عليه إلا أنه بسبب الاضطرار إلى التعطل عندما يرغب الفرد في الانتقال من عمل لآخر، لهذا لابد من أن يوجد في أي وقت من السنة وفي أي دولة قدر معين من البطالة وهي التي تسمى البطالة الاحتكاكية"[1].

تحمل النظرية الاقتصادية لMARX في طياتها بعدا إيديولوجيا جعل منها قائمة على أنقاض نظيرته الرأسمالية، فالدراسات والواقع يثبتان أن أي مجتمع يعيش ظاهرة البطالة بشكل أو بآخر، كما أن كل المؤشرات تنفي فكرته التي مفادها أنه كلما زاد الرأسمالي في الاستثمار أدى ذلك إلى انخفاض معدل التشغيل. في أن الواقع يثبت أن العكس هو الصحيح وغلا لما كان الاستثمار أحد الدعائم الاقتصادية التي تعمل كل الدول على الرفع من وتيرتها سواء بتهيئة الظروف الاقتصادية والمادي وحتى عن طريق استحداث منظومة قانونية من شأنها استقطاب الاستثمارات بشتى أنواعها، إضافة إلى أن معظم إن لم نقل كل النظريات الاقتصادية وعلى اختلاف توجهاتها ترجع الفضل في ارتفاع معدلات التشغيل إلى الاستثمار، ومن جهة أخرى فإن ما قد يعاب على نظرية ماركس عدم تسليطها الضوء على عامل جوهري في العملية الإنتاجية يتمثل في رضا العامل، العمل ومدى ما يلعبه ذلك في تفعيل العملية الإنتاجية وكذلك الاستثمارية، فما الغاية من المساواة بين الجهد المبذول والأجر المدفوع في حين أن العامل غير راض عن ظروف العمل وعلاقاته مع الآخرين، وباختصار فإنه قد أغفل البعد الإنساني في هذا المجال وهذا ما قد يجد مبررا له في الظروف الاقتصادية وحتى الاجتماعية المتسمة بالخصوصية التي ولدت فيها هذه النظرية.

ثالثا –التشغيل عند المدارس الإدارية : إن الجهود التي بذلت في سبيل التوصل لقواعد ومبادئ من شأنها أن تحكم الإدارة والأبحاث والمحاولات التي استهدفت استيضاح مبادئها

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص ص 220/219.

العلمية هي في واقع الأمر تعبر عن مراحل زمنية بارزة تلك التي ولدت من رحمها هذه الجهود" إذ ترجع إلى منتصف القرن 18 تقريبا وما حمله من اختراع للآلات المختلفة وتطور وسائل النقل التي كان لها الفضل في فتح الباب على مصراعيه نحو أسواق جديدة أمام الشركات والمنتجين والإنتقال من نمط الإنتاج الأسري البسيطة إلى المصانع، ومن هنا بدأت تظهر ملامح الإدارة الحديثة في صورة فصل الملكية عن الإدارة مما ترتب عن ذلك كله من تعقيدات ومشاكل وحتى خلافات استلزمت إيجاد حلول علمية وعملية في الوقت ذاته تسمح بالتغلب عليها بشكل يحقق الزيادة في الإنتاج عبر إتباع الطريقة المثلى في الأداء وكل ذلك من أجل الحد من إسراف الوقت والجهد"[1].

تعد المدرسة الكلاسيكية من أوائل المدارس التي تعرضت للتنظيم الإداري، حيث يركز النموذج البيروقراطي على أهمية تقيسم العمل ومركزية السلطة وإتباع سياسات رشيدة فيما يخص شؤون الأفراد، إذ يتم توضيح المعايير الموضوعية للعمل، بحيث يتم اختيار من تنطبق عليهم هذه المعايير وفي ذلك يجب استبعاد التحيز على أي أساس كان سواء دينيا أو طبقيا في عملية الاختيار.

"أما حركة الإدارة العلمية باعتبارها النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية فيرجع الغرض من ظهورها إلى زيادة الإنتاجية، ففي بداية القرن 19 كان هناك عجز في العمالة الماهرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تزداد الإنتاجية كان لابد من البحث عن طرق للرفع من كفاءة العمال، وكمحاولة لإيجاد حل لهذه المعادلة قام Taylor (1856..1915) بوضع مجموعة مبادئ تكون جوهر ما يعرف بالإدارة العلمية وارتكزت أفكاره على الاختيار العلمي للعمال، تدريب وتنمية العمال بطريقة علمية، الإخلاص والدقة بين الإدارة والعمال"[2].

[1] هدى سيد لطيف، الأسس العلمية للإدارة، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر ، 1996، ص38.

[2] نفس المرجع، ص39.

"فبالرغم من أن Taylor ركز على وجوب إحداث ثورة فكرية كاملة من حيث الإدارة والعمال لزيادة الإنتاج والأرباح إلا أنه اصطدم بردة فعل سلبية من العمال وأرباب العمل لأن طريقته تؤدي إلى التخلي عن عدد من العمال.

كما تعتبر المدرسة السلوكية من المدارس البارزة في التنظيم الإداري ويرجع ظهورها إلى عدم نجاعة المنهج الكلاسيكي في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاستقرار ووالانسجام في أماكن العمل بدرجة كافية، ومن أبرز نماذج هذه المدرسة حركة العلاقات الإنسانية ومجمل آراء هذه الحركة تتمحور حول انتقادها لفكرة القوة المركزية النادت بها المدرسة الكلاسيكية، وركزت على القوة المشتركة، فهي تبين أعلى درجات الكفاءة والاهتمام بالجوانب الإنسانية للعمال والاستقطاب الفعال والتدريب"[1].

إن البعد التحليلي لهذه المدارس والحركات الفكرية كان منحصرا في بؤر معينة من العالم، وكانت دراستها وأفكارها تقوم على هدف واحد يتمثل في زيادة الإنتاج ومضاعفة الربح، في حين أن الكثير من دول العالم كانت ترزح تحت وطأة الاستغلال والسيطرة، ضف إلى ذلك كله عامل آخر يتمثل الذهنيات والثقافات وحتى درجة الوعي العمالي ورغم تركيز التيار الكلاسيكي على البعد التقني وإغفال البعد الإنساني، بالمقابل تركيز التيار الثاني على البعد الإنساني، غير أن واقع الحال ومعطيات الواقعية تظهر عجز وقصور هذه النظريات عن ملامسة الواقع ومواكبة التحولات التي يعرفها الواقع بجميع ميادينه.

[1] هدى سيد لطيف ، المرجع السابق، ص41.

المبحث الثالث : علاقة النمو الاقتصادي بالتشغيل

المطلب الاول : مفهوم البطالة

اولا – تعريف البطالة: تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل، إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم عاطلون عن ممارسة العمل [1].

أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه: كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي[2].

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد، فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

[1] زيدان, رامي, خمسة اسباب لظاهرة البطالة في سوريا (مقال), صحيفة تشرين, الصفحة الاقتصادية, العدد 9918, الجمهورية العربية السورية – دمشق, 28 تموز 2007م.

[2] الدباغ, اسامة بشير, البطالة والتضخم, المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان، 2007، ص80.

- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال وسياسات الدول في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب[1] .

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن، وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يمكن استخدام المعادلة التالية [2] :

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \right] * 100$$

[1] البكر, محمد عبدالله, اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية), مجلة المال والاقتصاد,السعودية، 12 – 10 – 2007م.

[2] ميزس, لودفينغ فون, السياسة الاقتصادية, ترجمة حازم نسيبة, الاهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصباح الحرية – معهد كيتو، الطبعة الأولى،مصر، 2007م.ص:85.

ثانيا –أنواع البطالة: تتمثل أنواعها فيما يلي[1] :

أ– البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment): وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة.

ب– البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) : وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

ج– البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

د– البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

هـ–البطالة المقنعة (Disguised Unemployment): لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص39.

قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

و- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

ي- البطالة المستوردة (Imported Unemployment): وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

ثالثا- مسببات ظهور البطالة : وصلت نتائج التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب (مليار) عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء العالم وهذا الرقم بحد ذاته يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي الذي ينشده الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتحقيق القدر الممكن من الاستقرار النسبي في المعيشة الحرة،وقد وضعت جداول وإحصائيات النسب التي تكشف عن مساحة توزيع العاطلين عن العمل وتباين هذه النسبة من حيث خطورتها في بعض المجتمعات حيث تشكل بيئة البطالة جواً ملائماً لنمو الجريمة والعنف وهذا ما يلاحظ بين عدد العاطلين عن العمل في مجتمع ما وبين ارتفاع مستوى الجريمة فيه في حين ترسم البطالة صورة أخرى للمجتمعات الآسيوية والأفريقية التي تعاني بعض بلدانها من نفس المشكلة تنتج حالات من الانحراف جعلت من بعض هذه الدول تعتمد في اقتصادياتها بالدرجة الأولى على موارد اقتصادية غير مشروعة. ولم تنحصر نتائج مشكلة البطالة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بل تعدى ذلك إلى وقوع دول بالكامل في أسر القوى الغنية سواء كانت هذه القوى أفراداً أو مجموعات أو دولاً حيث أن سوق العمالة يخضع هو الآخر للاحتكار من قبل هذه القوى لأغراض سياسية، ولا

يعني بالضرورة أن هذه الأخيرة هي سبب في انتشار هذه الظاهرة لتشابك العوامل والأسباب ، إن البطالة لا تخلق من العدم فلذلك لابد من وجود مسببات لنشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات ومن تلك المسببات التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة نذكر منها التالي [1]:

1- فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف: تبدأ البطالة من النقطة التي ترتكز عليها سياسات الدولة ونظرتها إلى سياسات التشغيل العام فنجد أن انتشار البطالة في مفاصل الدول التي تتبع سياسات خاطئة في التوظيف يكون أكثر، حيث تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين فتلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطا على التكاليف وإهدار في نفقات الأمة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هكذا سياسات، وقد تنتشر البطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية واقترابها إلى الصفر بسبب رغبة الدولة في مجرد تقديم دخول ومرتبات للمواطنين وفق نظرية (ريع المواطنة) فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم في هذه الوظائف، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء هام بل من أهم عناصر الإنتاج هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي أما على الصعيد السياسي فستؤدي تلك السياسات إلى خلق حالة من التحلل من المسؤولية اجتماعياً وسياسياً وحالة من السلبية إذ أن هذه القوى العاملة تكون في الشكل كقوة عاملة ولكنها عاطلة واقعياً ولا تقوم بأي عمل إيجابي ومنتج ونتيجة الأجور التي تمنح في ظل مثل تلك السياسة – وهي أجور متدنية للغاية – الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد .

2- سياسات التعليم والتوجيه التربوي: تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصا فيما لو أخذ بعين الاعتبار الاختلال الذي

[1] رمزي زكي، المرجع السابق، ص: 65

ينتج عن عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد، ففي البلدان المتقدمة هنالك نوع من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك من إتباع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم فيها، كما أن الحاجة إلى التعليم العالي يعد أمر ضروري حيث يعتبره المنظرون بأنه دعامة رئيسية من دعامات التقدم والرقي .

– ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له .

3– أداء القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا هاماً في توفير متطلبات وعوامل نشوء البطالة حيث أن القطاع الخاص ينطلق من منظور ضيق لا يتعدى هدف تحقيق الربح فهي الضالة والهدف الأساسي فان استثمارات القطاع الخاص ماهي في الواقع إلا استثمارات خاصة تنشأ وفق نفس النهج والتصور الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في جل عملياته الإنتاجية. وبالتالي فلن تكون تلك القطاعات الخاصة مؤهلة للاستثمار في الجوانب التي يندر أو يضعف فيها الأداء الربحي للشركات الإنتاجية والأمر الذي يؤدي إلى تقليص مساهمات القطاع الخاص في سياسة التوظيف العام داخل المجتمع وبالتالي انتشار البطالة ونموها خصوصا بين العمالة الغير ماهرة، وكما أن تحقيق الأرباح هي في الحقيقة استدامة للعملية الإنتاجية إلا أن القطاعات الخاصة تتحمل أيضا جزءا من تبعات التنمية الاقتصادية التي تقع على كاهل المجتمع باختلاف طبقاته وشرائحه وعليها واجبا وطنيا كغيرها من اجل تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية ودفع الاقتصاد إلى الحفاظ على معدلات النمو فيه أملا في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة التي ستنعكس بالنتيجة أيضا على ازدهار السوق و تحسن القوة الشرائية وبالتالي دوران عجلة الإنتاج بشكل اكبر وأسرع مما

كانت عليه في الماضي الأمر الذي سيحقق للقطاعات الخاصة إرباحا اكبر ونموا متزايدا فيها.

ومساهمة القطاع الخاص في نمو البطالة يكمن في الطبيعة التكوينية لذلك القطاع القائم في أساسه على تحقيق الوفورات الربحية عن طريق تقليص الإنفاق والتكاليف إلى أقصى ما يمكن ولو تأتى ذلك على حساب الأجور المدفوعة للعمالة ، حيث أن القطاع الخاص يعتمد فيه سياساته الوظيفية إلى اختيار كفاءة والأقل أجرا ليدخله ضمن قوة العمل اللازمة لتحقيق الإنتاج المنشود، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن القطاع الخاص عندما يجد في خروج رأس المال إلى الخارج لغرض الاستثمار تكون مردود يته الربحية أعلى بكثير مما يحققه ذات القطاع فيما لو استثمر في داخل بلده وساعد في خلق فرص عمل جديدة سنجد أن القرار سترجح كفته إلى صالح خروج رأس المال، بعبارة أخرى إن الربحية المتحققة تطغى على أي شيء آخر بما فيهم الانتماء الوطني، وخير دليل على ذلك المساهمات المتواضعة للقطاع الخاص في خلق فرص العمالة في المملكة العربية السعودية التي ارتفع فيها حجم البطالة إلى نسب كبيرة جدا في مطلع هذا القرن (القرن الواحد والعشرين)، حيث يعتمد أكثر القطاعات الخاصة في المملكة العربية السعودية على الاستثمارات في قطاعات البناء والتشييد معتمدين على توظيف العمالة الأسيوية الواردة إلى داخل المملكة نتيجة لكونها الأقل أجرا والأكثر استعدادا على تحمل أعباء العمل لساعات طويلة جدا وبأجور جد متدنية.

كما أن معدلات تسرب الاستثمارات السعودية للخارج تزيد بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد رغم أن اقتصاد المملكة العربية السعودية هو من الاقتصاديات الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط ورغم عضويتها في منظمة التجارة العالمية واعتمادِها لأكثر من (42) تشريعاً تجارياً جديداً وانجازها لأكثر من (38) اتفاقيّة تجاريّة ثنائيّة وتخفيضها للتعريفة الجمركية من 12 % إلى 5% أو أقل أحياناً .

4- الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة: تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية عموما والبلدان العربية خصوصا من المقومات الرئيسية الأخرى التي تساعد في تهيئة الظروف لتأسيس بيئة صالحة وحاضنة مناسبة لتفشي البطالة في مجتمعاتها. حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية التي أجرتها بمناسبة ذكرى تأسيسها على الدور السلبي الذي تلعبه السلوكيات الاجتماعية في تحديد أشكال وصور سوق العمل لدى المجتمعات العربية ، من خلال الإشارة الى أن 64% من المشاركين في الدراسة أكدوا أن أُسرهم تحبذ أن يعمل أبناءها في "وظيفة راقية" حتى لو كان دخلها محدود والأخطر من ذلك أنها تحبذ أن يبقى ابنها عاطلاً عن العمل وألا يعمل في عمل يدوي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من مدخول الوظيفة "وظيفة راقية".

بمعنى آخر تكريس مفاهيم مجتمع المظاهر والنفاق الاجتماعي وغيرها بدلاً من غرس مفاهيم الكد والاجتهاد والعمل ،وان معطيات الدراسة أكدت أيضاً على تهلهل أنماط سوق العمل العربي وإظهار جانبا من الأفكار التي ترسخت لدى الشباب والمعتقدات التي تقوم على أساس الإتكالية والفساد وفن التملق والتزلف والمحسوبية " فمن يملك المال والمركز يستطيع أن يحصل على الامتيازات التي قد لا يستطيع الفقير أو أصحاب الدخول المتوسطة أو الضعيفة أو حاملي الشهادات الجامعية الأولية والعليا من الحصول عليها " وهكذا تترسخ مفاهيم طبقية فاسدة لدى هؤلاء الشباب وهي مفاهيم تتكون في محصلتها سلوكيات وقيم جديدة تؤدي الى تحطيم المجتمعات العربية وتآكلها من الداخل .

كما أن غلبة روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة والعناد في الحق عمل على إشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل فضلاً عن انعدام روح الجرأة والاحترام وبالتالي انعدام الدافع لدى روح الشباب التي طغت على غالبيتها الانهزامية إلى الإخلاص في العمل.

5- اللامساواة الجنسية في المجتمعات النامية: تمثل اللامساواة الجنسية القائمة وفق مبدأ المجتمع الأبوي وتقاليده الصارمة صفة غالبة وان لم تكن شاملة لجميع الدول النامية الأمر الذي ترتب عليه اضطهادا واقصاء وتهميشا لنشاطات وقدرات إنتاجية تسهم في إضافات على حركة التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان، ونتيجة للموروثات الاجتماعية وأنماط سلوكيات المجتمع الأبوي فإننا نجد أن هنالك نسبة كبيرة من القوى البشرية تم إقصاؤها أو حرمانها من المشاركة الفاعلة في عمليات الإنتاج بشكل عام وترتبت على ذلك نتائج اقل ما يمكن وصفها بأنها نتائج كارثية على مجمل النشاطات الاقتصادية بشكل عام، حيث شكلت تلك السلوكيات والأنماط الاجتماعية عبئا كبيرا يرمي بثقله على كاهل التنمية الاقتصادية الأمر الذي يترتب عليه إضعافا في نسب النمو والتقدم للتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ففي الدول النامية نجد أن معدلات حرمان النساء من التعليم بشكل أو بآخر يصل إلى أرقام ونسب كبيرة قياسا إلى بقية دول العالم المتقدم حيث أن الفجوة الجنسية مابين الجنسين تساوي الصفر بينما نجد أن هنالك تفاوتا في العديد من الدول النامية .

المطلب الثاني : العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

تعد مواضيع البطالة و النمو الاقتصادي من أهم اهتمام الخبراء و الاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية، لمالها من كبير الأثر على تطور ورفاه المجتمعات، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمي تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أوالنامية، وأحدى أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير في طالبي الشغل .

تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة

يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، وكان من السهل على الاقتصاديين إدراك هذه الظاهرة، إذ حاول بعضهم تطوير علاقة بين معدلات البطالة ومعدلات تراجع مستويات الناتج المحلي.

ووجدت علاقة طردية بين هذين المتغيرين وسميت باسم مطورها، ويحدد قانون أوكن (Okun's law)العلاقة ما بين معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي عبارة عن علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، وتحدد العلاقة نسبة مئوية معينة للنمو أو التراجع الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوياته الكامنة واللازمة لخفض معدلات البطالة، وتراوح هذه النسبة بين 2 و3 % نموا للناتج المحلي الإجمالي لكل خفض مقداره 1 % من معدلات البطالة، والعلاقة مشتقة من المشاهدة العملية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة، وهذه النسبة غير ثابتة وتتغير حسب البلدان التي تجري فيها عمليات المشاهدة وحسب الفترة الزمنية أيضاً [1].

غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة، و في المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل، بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة بـ 2 .%

[1] د. سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى– المفاهيم والنظريات، وكالة الاهرام،الكويت، 1994 ،ص 61.

و كذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي و لكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي، واعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو و نسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف و كذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد.[1]

- **التأثير المتبادل بين البطالة و النمو الاقتصادي :** يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض نسب البطالة، و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ⟸ ارتفاع نسبة التشغيل ⟸ انخفاض معدل البطالة

و تتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب و هو اعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية و مردودية المشاريع[2].

غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة، و في المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب

[1] د. سامى خليل ،المرجع السابق، ص 65.

[2] سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص 90.

نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة ب 2 %.

و كذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي و لكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي،و اعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو و نسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف و كذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد.

-**نسبية تأثير النمو على البطالة :** هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقق و أثره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعا ما مرتفعة، و لعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة[1].

فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل و الذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، و هذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمد ،المرجع السابق، ص: 95.

كبير في نسب البطالة، و الاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية في عرض العمل أي خلق مناصب عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المحقق .

فالنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية و تخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.

هذه التناقضات في مجال تصور العلاقة بين النمو و البطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي للتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو ؟ و هل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو و انخفاض البطالة تعني بالضرورة أنه لا فرق بين سياسة دعم النمو و تلك الموجهة للقضاء على البطالة ؟ .

و لعل القصور في تصور العلاقة بين النمو و انخفاض البطالة و اعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته و مصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة ، يشكل أحد أكبر النقائص في تصور السياسات الملائمة للقضاء على البطالة.

المطلب الثالث : علاقة البطالة بالناتج القومي ونمو الانتاجية

اولا : علاقة البطالة بالناتج القومي[1]: يتصل بفكرة التوظيف الكامل مفهوم معدل البطالة الطبيعي أو المرغوب (وهو أدني معدل بطالة ممكن أن يسود دون أن يؤدي ذلك إلي زيادة التضخم) ومعدل البطالة مرتبط بالناتج الفعلي فعندما يكون منخفضا فإن الأفراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة.

والناتج القومي الطبيعي (الناتج الممكن) هو الذي يقع بين مستوي الناتج المرتفع الذي يؤدي إلي جعل التضخم يزداد وبين مستوي الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم ينخفض وهناك مستوي وسط مقبول يجعل معدل التضخم ثابت وهذا المستوي الوسط للناتج القومي الإجمالي يطلق علية الناتج القومي الطبيعي وهو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم أن يسرع أو أن يبطئ.

والعلاقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة إنما تعرف بقانون Okun)والذي تم الوصول إليه بالتطبيق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية) حيث يقضي هذا القانون بأن كل 2.5 % نمو في الناتج الإجمالي يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار 1 %.

ولكن لماذا لا تؤدي زيادة البطالة بمقدار 1% إلي تخفيض الناتج بنفس النسبة ؟ والإجابة أن ذلك ليس ضروريا حيث عند حدوث الانكماش في النشاط الاقتصادي فإن المشروعات تلجأ إلي تخفيض عدد الساعات وذلك قبل الاستغناء عن العمال ذلك لأنهم إذا استغنوا عن العمال فإن العمال الأكفاء سوف يجدون أعمال الأسواق بسهولة ولن يتبقي سوي العمال الأقل كفاءة في سوق العمل والمتوفرين لإعادة توظيفهم وهذه الظاهرة تسمي

[1] د.سامى خليل ، مرجع سابق، ص 66 .

أحياناً ب"اكتناز العمل" حيث يجعل الناتج ينخفض بمقدار اكبر من انخفاض التوظف خلال فترات الركود

ثانيا/ علاقة البطالة بنمو الإنتاجية:يتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وإجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإداري والدعم الحكومي والمؤسسي [1].

تتجه أغلب الجهود في الدول المتقدمة والنامية نحو زيادة إنتاجية العمالة من خلال التكنولوجيا والتي تؤدي إلي خفض فرص العمل وبالتالي تصبح عملية التوفيق بينهما عملية معقدة ، حيث لا يمكن تجاهل حقيقة أن نمو الإنتاجية تقود إلي فقد فرص عمل في ظل تحسن التكنولوجيا ونتيجة لاستخدام عدد عمال أقل في الإنتاج.

و تقود في نفس الوقت مكاسب الإنتاجية إلي توفير فرص العمل حيث توفر التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة تقود إلي التوسع في الأسواق وتوفير فرص عمل إضافية وهذا يعني بأن المشروعات الأقل إنتاجية سوف تخرج من السوق وسوف تأخذ حصتها المشروعات الأكثر إنتاجية،ويبن ذلك قدر المكاسب التي تتم مقابل الخسائر التي تتحقق نتيجة لزيادة الإنتاجية وهي عنصر هام من أجل صياغة سياسات تطوير العمالة وتوفير فرص العمل.

وقد تمت عملية تحول العمالة بين القطاعات في الاقتصاد في أغلب دول العالم وأصبحت عملية هامة لنمو هذه القطاعات حيث أخذت عملية الانتقال هذه مكانها بتحول العمالة من الزراعة إلي القطاعات غير الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في قطاع الخدمات حيث أصبح هذا القطاع يمثل في الدول المتقدمة حوالي ثلثي عدد المشتغلون و في الدول النامية من 10 % إلي 80 %

-**كيف تؤثر نمو الإنتاجية على العمالة؟:** قد شغل هذا السؤال فكر الاقتصاديون والعامة حيث لا يوجد إنكار إلي أن زيادة الإنتاجية هي التي أدت بالدول الصناعية إلي المستوي

[1] د.سامى خليل ، مرجع سابق ، ص 68.

المرتفع من الدخل الفردي نتيجة للإبتكارات التكنولوجية وتراكم رأس المال المستثمر وتحسين نوعية العمالة التي عملت على نمو الإنتاجية وبالتالي وفرت فرص العمل كميا بقدر أكبر مما أفقدتة أو عملت على خفضه.

ويتم النمو الاقتصادي يداً بيد مع التغير الهيكلي والذي غالبا ما يحدث خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقا لهذا التغيير ولكن هناك تكلفة خاصة بالعمالة ل ايمكن ولا يجب تجاهلها حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال.

وفي مجتمعاتنا الحالية لا يمكن أن نتجاهل الجانب الايجابي في مكاسب الإنتاجية ولا يمكننا ولا نستطيع أن نقف أمام قوة التغير التكنولوجي التي تعود بالدرجة الأولى إلي المكاسب من زيادة الإنتاجية وأن الاقتصاد يمكن أن يحقق ذلك من خلال تأمين تحول العمالة بطريقة ميسرة وسهلة ومحمية وآمنة [1].

[1] د.سامى خليل ، مرجع سابق ، ص 70.

خلاصة :

ان تغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربات القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق، و كذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة و مصدرها و مدى ارتباطاها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو في الاقتصاد.

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو و معدلات البطالة والتشغيل يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو و ليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية.

و لذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع، و كذلك بالنسبة لسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب أحيان إلى تخفيض معدلات البطالة و إنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:انعكاس برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر للفترة 2000-2014

تمهيد

المبحث الاول :برامج الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001 الى 2014

المطلب الاول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005-2009

المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

المبحث الثالث: اثر برامج الانفاق الحكومي على سياسات التشغيل في الجزائر للفترة من 2000- 2014

المطلب الاول: انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج دعم النمو 2005-2009 على مستوى التشغيل

المطلب الثالث:انعكاس البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة

تمهيد :

عرفت الجزائر في بدية الالفية الثالثة ارتفاع في اسعار المحروقات والتحول السياسة المتبعة الى توسع في الانفاق الحكومي قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها ، وقد نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة .

حيث أن ومع تزايد المؤشرات الاقتصادية الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر في المستقبل القريب ، تم اقرار برنامج للانفاق يقوم على عدة محاور ،الا وهي برنامج الانعاش الاقتصادي حيث امتد من 2001 الى 2004 ، وبرنامج تكميلي لدعم النمو امتد من 2005 الى 2009 وايضا برنامج مخطط التنمية الخماسي من 2010 الى 2014.

المبحث الاول : برامج الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001 الى 2014:

المطلب الاول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

اولا : محتوى برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004):

خصص لبرنامج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر مبلغ 525 مليار دينار جائري وجه اساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية اضافة الى تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل : الري ، النقل ، الهياكل القاعدية ، تحسيين الاطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية كما تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الاجراءات الخاصة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية .

ضمن هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الى اربعة برامج رئيسية ، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية ، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (01) التوزيع القطاعي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (الوحدة مليار د. ج)

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
1- اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
2- تنمية محلية وبشرية	71.8	70.2	53.1	6.5	204.2	38.8
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
4- دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : تقرير حول الوظعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ، ص 87.

من الجدول نلاحظ ان قطاع الاشغال والهياكل القاعدية قد خصص لها اكبر نسبة من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار د.

ج على مدى أربع سنوات , ما يعادل 40.1 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج , هذا ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينيات القرن العشرين , التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازن العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش مؤسسات الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" مما ساهم في تقليص نسبة البطالة، وساهم في زيادة الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية، كما ساهم في توفير الظروف الملائمة للاستثمار.

كما بلغت نسب المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج، المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما أدى دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية التي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية" هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقصادي.

أما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فقدر ب45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج،185.9 مليار دج، 113.2، مليار دج على التوالي، أي بنسبة 39.12% ،35.4%،21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحضى إلا بـ 20.5مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ المقصود للبرنامج، الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، بغرض تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة تسعينيات القرن العشرين التي كانت لها إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للفرد.

ثانيا: أهداف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004.

هدف برنامج دعم الإنعاش على إنجاز الأولويات التالية:

1. معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية.
2. المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.
3. تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال:

- الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- الشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية خطوة لإرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال التكنولوجيا والإعلام والإتصال.
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبانء مدينة بوغزول الجديدة لتوفير شروط التنمية المستدامة والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا.

- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكنية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الإجتماعي.

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في مخطط دعم الإنعاش في الجزائر للفترة 2001-2004.

أولا: مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

لقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع، التي من خلال يتم البحث على شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع، مثل الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، إضلفة تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية،...إلخ، هذه المشاريع تم إطلاقها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

ويتضمن برنامج دعم النمو محورين أساسين هما:

- المحور الأول: بعث برنامج استثماري قدره 55مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب حوالي 4200 مليار دينار جزائري حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 4204.7 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، الغرض منه تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الإقتصادية.

- المحور الثاني: يسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور و إدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعلانات المقدمة من قبل الدولة.

وخصص لبرنامج الجنوب مبلغ 4202.7 دج، موزعة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): محتوى برنامج دعم الجنوب 2005-2014

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	408
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل2005، ص6.

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70دج/دولار للوحدة معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار، خصص منه نسبة 85.5% لتحسين ظروف المعيشة والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار، وهذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الإجتماعي.

برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي ما نسبته 45% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار، ويتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009، يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع

الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة، ونضيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب وبرنامج الهضاب العليا، لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار، وعليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار.

ثانيا: أهداف برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009.

1. تحديد وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الإقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الإقتصاد الوطني.
2. تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
3. تطوير الموارد البشرية والنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
4. رفع معدلات النمو الإقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي يصيب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.
5. تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجيا والإعلام والإتصال: حيث تجاوزت حصة البنية التحتية الإقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج (حوالي 22مليار دولار)، منها 700 مليار دينار (حوالي 209مليار دولار) مخصصة للنقل، مقابل 600 مليار دينار للأشغال العمومية (حوالي 907 مليار دولار)، والموارد المائية بـ393 مليار

دينار (حوالي 1.5 مليار دولار)، أما البناء فقد تم خصص مبلغ قدره ب555مليار دينار (ما يعادل 3.7 مليار دولار) وذلك لإنجاز مليون وحدة سكنية.

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والإبتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الإقراض من الخارج، إلا أن الإعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الإعتماد على مورد مالي ناصب على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرية القادمة فإن أثر هذا الإنخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

أولا: محور البرنامج الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديتاميكية إعادة الاعمار الوطني التي إنطلقت قبل سنولا برنامج الدعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت ، و واصلت ديناميكيته في فترة 2004-2009 ، والذي تدعم هو الاخر بالبرامج الخاصة التي رصدن لصالح ولايات الهصاب العليا والجنوب ، وبلغت كلفته ما يقارب 17.500 ملياردينار جزائري .

إستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضعه للفترة الممتدة مابين 2010 – 2014 من النفقات مايقدر ب21.214 مليار دينار جزائري [1] .

[1] حاكمي بوحفص ، الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا ، دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس ، مجلة شمال افريقيا ، العدد 07 ، 2007 ، ص 14.

وشمل هذا البرنامج على برنامج جاري إلى نهاية 2009 بملغ 9.680 مليار دينار (130 مليار دولار) , وبرنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار أي (155مليار دولار). وكانت أسباب استكماله تتمثل في :

– برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتداد للبرنامج السابق تحت تسمية (البرنامج الجاري ، وكان برنامج 2005–2009 في حد ذاته يتضمن 12.6 مليار من البرنامج الجاري الى نهاية سنة 2004 .

– – البرنامج الجاري يعد دوما ظروريا تفاديا (السنوات البيضاء) في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس ، مساكن ، التزود لاغاز والكهرباء) ، وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 ازيد من 500000 سكنا ممولا من الدول او بمساعدتها قيد الدراسة ، او على مستوى ورشات الانجاز .

– التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005–2009 حيث تضمنت مايلي :

– برنامج نكميلي خالص لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار د ج

– برنامج تكميلي من 270 الف سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار د.ج .

– حوالي 200 مليار د.ج من البرامج التكميلية المحلية التي اعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية خلال السنوات 2005–2008 .

– احتساب عمليا تسلم هامة للتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات سابقة ويظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): برنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	370 مليار دج	- إنجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان.
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	-إنجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى كل مخططات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها، والرفع م الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، لتبلغ 98%في آف 2014، وزيادة حجم مياه الشرب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل على تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحر	308.2 مليار دج	- إنجاز 6 موانئ صيد، واستحداث 4.557 منصب شغل دائم، و 13.671 منصب غير دائم	استحداث مناصب الشغل، وكذا تحديد الأمن الغذائي
قطاع العدالة	379 مليار دج	-إنشاء 110 مجلس ومحاكم ومدارس تكوينية، وأيد من 120 مؤسسة عقابية، إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة.
قطاع	500 مليار دج	- إعادة رسكلة النفايات، إنجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء، وتوسيع المساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، النجاعة الاقتصادية، والاستقطاب الإقليمي
قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	40 مليار دج	إنجاز أكثر من 700 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين استحداث 3 ملايين منصب شغل على مدى الخماسية، 400000 عملية توظيف سنوي.	حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح ووسائل المراقبة، وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للجملة والتجزئة	
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية، وإنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية " تي جي في "بكل من الجهتين شمال- جنوب، وشرق- غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد

قطاع الأشغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق- غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق، وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم، إنجاز مشاريع أخرى	تعزيز المنشآت الأساسية
قطاع الطاقة والمناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز، وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء، وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة
قطاع الصناعة المحلي الاستثمار	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية، وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسة الجزائرية في العقود العمومية، وترقية 200 ألف مؤسسة مدت لمناصب الشغل.	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي.

المصدر: ملحق بيان السياسة المالية، مصالح الوزير الأول، 01-07-2012، ص، ص38-40.

ثانيا: أهداف برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

هناك عدة أهداف برنامج التنمية الخماسي نوجز أهمها في:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار).
- كما خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر، وتحقيق الهدف النهائي سنة 2015.

المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

من بين الدراسات التي تطرقت إلى الوضع الاقتصادي التنموي في الجزائر، نجد الدراسة التي قدمها "Ivan-Martin" سنة 2003 في إطار تقييمه لسياسات الحكومة الاقتصادية للجزائر، حيث أوضح فيها بأن هذا البلد لم يقدر على تحويل عائدات النفط إلى رفاهية، لأن نمو الناتج المحلي الخام منذ 1998، وهذا ينمو ببطء رغم الأرقام الإيجابية لعائدات النفط والغاز، ومن وجهة الدراسة، فالسياسة الاقتصادية الإستراتيجية التنموية للبلد ابتداء من 2000 قد ارتكزت على ثلاث محاور مهمة: محاربة الفساد والاحتيال وفق معايير ثقافية، استخدام الموارد العامة برامج الحكومة الهادفة لبلوغ استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وميزان المدفوعات من خلال تراكم احتياطات الصرف من العملة الأجنبية، تدابير السياسة العامة التي تتعلق خصوصا بالإصلاحات المالية والهيكلية.[1]

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

أولا: تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال فترة مخطط دعم الإنعاش 2001-2004

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، هذا ما سمح للحكومة بالتوسيع في الإنفاق، وهذا ما يفسر التزايد المستمر له طيلة هذه الفترة.

ومن هنا نحاول أن نظهر تطور النفقات الحكومية، إضافة إلى نفقات تسيير التجهير خلال مرحلة دعم الإنعاش 2001-2004، هذا ما سيتم توضيحه في الجدول رقم(04).

[1]- عبد الرزاق مدوري، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، عرض وتقييم آثار البرنامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص13.

الجدول رقم (04): تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2001-2004 (مليار دج)

	النفقات الحكومية	نسبة تطور النفقات الحكومية %	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير %	نفقات التجهيز	نسبةتطور نفقات التجهيز %
2001	1321	/	798.6	/	415.5	/
2002	1550.6	14.80	975.6	38.39	575	14.81
2003	1690.6	08.28	1122.8	-1.28	567.6	08.28
2004	1891.8	10.64	1251.1	12.88	640.7	10.64

Source :Banque d'Algerie, 2005, p216.

ولإيضاح تطور النفقات الحكومية أكثر اعتمدنا على الشكل رقم (04).

الشكل رقم : (01) تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2001-2004 (مليار دج)

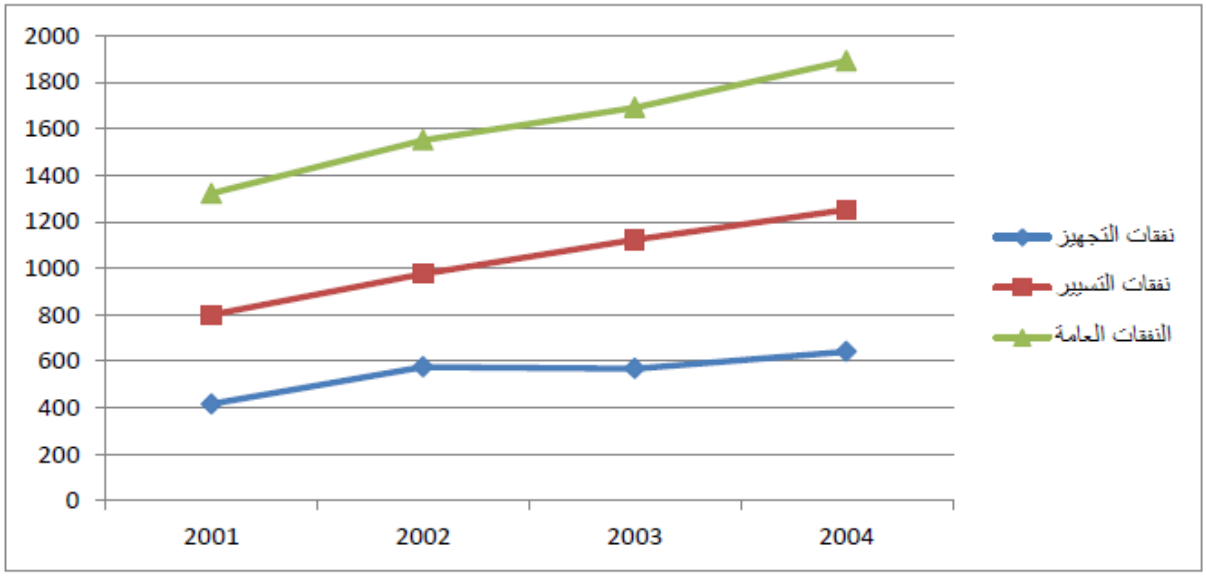

من خلال الشكل، نلاحظ التزايد المستمر للإنفاق الحكومي، إلى أن بلغ أقصى حد له سنة 2004، أما فيما يخص نفقات التسيير والتجهيز، فنلاحظ أن:

- **نفقات التسيير**: نلاحظ أن نفقات التسيير بدأت بالارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 798.6 دج سنة 2001، ثم انتقلت إلى مبلغ 975.6 مليار دج سنة 2002 لتواصل الارتفاع لتبلغ أقصى حد لها سنة 2004 بقيمة 1251.1 مليار دج.

- **نفقات التجهيز**: نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت تتزايد لتبلغ سنة 2001 مبلغ 522.5 مليار دج، وتواصل ارتفاعها لتصل سنة 2004 إلى مبلغ 640.7، ورغم ذلك تبقى بعيدة عن مبلغ نفقات التسيير، ويرجع سبب التزايد الكبير لهذه النفقات إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تبنتها الحومة في إطار مخطط الإنعاش، وكذا محاولة تطوير قطاع التعليم والصحة...

ثانيا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004

استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى، فقد بلغ متوسط نموه السنوي لفترة 2001 إلى سنة 2004 نسبة 4.8% بالمقارنة مع الفترة 1996 – 2000 التي قدر فيها متوسطه السنوي ب 3.17%، وبذلك نجد أن معدل النمو قد شهد استفاقة محتشمة خلال فترة تطبيق البرنامج، حيث يوضح الجدول رقم (05) معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (05): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	2.4	4.7	6.9	5.2

Source : Banque d'Algerie, 2005, p218.

لإيضاح تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر أكثر خلال فترة مخطط دعم الإنعاش اعتمادا على الشكل رقم (2).

الشكل رقم (02): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر أكثر خلال الفترة 2001-2004

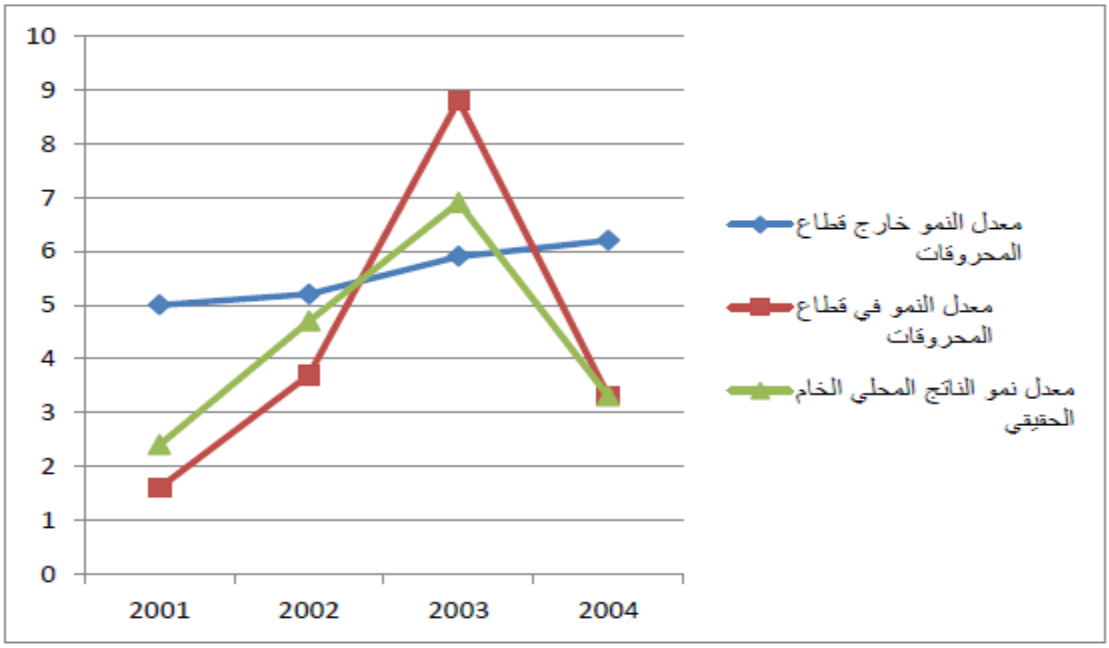

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر قد شدت تحسنا ملحوظا على مدى فترة تطبيق المخطط، حيث وصلت أقصى حد لها ببلوغ نسبة 6.9% سنة 2003، وتفسير هذا النمو الطردي يرجع أساسا إلى تحسين معدل النمو في قطاع المحروقات، أما النمو خارج قطاع المحروقات، فقد سجل أرقاما متواضعة إلى حد ما، مادام أن معدل نموه في المتوسط السنوي قدر ب 5.57%، وإجمالي مقدار تغيره طيلة فترة قدر ب 1.2%، كما نلاحظ أيضا بأن منحنى معدل نمو الإنتاج المحلي الحقيقي لديه نفس منحنى معدل نمو قطاع المحروقات، يعكس هذا الموضوع نوعا ما انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية، ويستدعي التعمق أكثر في دراسة آثار مخطط الدعم على النمو والتطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق مخطط دعم الإنعاش، وهذا ما نعمل على توضيحه في الجدول رقم (06)

الجدول رقم (06): معدلات النمو القطاعية خلال فترة مخطط دعم الإنعاش 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الطاقة والمياه	5	4.3	6.6	5.8
الصناعات	-1	-1	3.5	-1.3
البناء والأشغال	2.8	8.2	5.5	8
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
خدمات الإدارة العامة	2	3	4.5	4

Source : Banque d'Algérie, 2005, p176.

بالاستناد إلى الجدول السابق نلاحظ أن ارتفاع في معدلات النمو في معظم السنوات، نلاحظ أن:

1- **القطاع الفلاحي:** قد شهد معدلات نمو متأرجحة بين الصعود والنزول، فأعلى نسبة 19.7% تم تسجيلها في سنة 2003، لتنخفض بعدها إلى 3.1% سنة 2004، هذا ما يعكس لنا ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع الذي لم يتجاوز معدل 0.25% طيلة فترة المخطط (وفق إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2010)، ويمكن تفسير الوضع المتردي للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الخام، وتدني نسبة القوة العاملة بالزراعة إلى القوة العاملة الكلية.

2- **قطاع الصناعات:** قطاعات الصناعات المصنعة لا يزال بعيدا عن الركب العالمي، رغم التفاتة الدولة إليه، فقد شهد نمو جد متواضع، إذا لم نقل سالبا، فأعلى نسبة شهدها القطاع هي 3.5% سنة 2003.

3- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعتبر من القطاعات الجد مستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي، لهذا شهد القطاع قفزة نوعية خلال منتصف فترة المخطط، أين قدر معدل نموه سنة 2002 ب8.2% بعدما كان في مستوى 2.8% سنة 2001، ويرجع هذا إلى زيادة الإنفاق العمومي نحو هذا القطاع، ثم لينخفض في سنة 2003 إلى 5.5%، وبعدها عاد مجدد للارتفاع إلى مستوى 8.0/%

4- **قطاع الطاقة والمياه:** شهد قطاع الطاقة والمياه معدلات متذبذبة تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، حيث سجل أعلى نسبة 2003 ب6.6% نتيجة زيادة الإنفاق لتنفيذ مشاريع جديدة.

ثالثا: علاقة النفقات الحكومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004

يعتبر استهداف النمو أحد أهداف برنامج دعم الإنعاش، حيث قامت الحكومة ببعض المشاريع الاستثماري، هذا ما أثر على الناتج الداخلي، ويمكن لنا أن نوضح العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والنفقات من خلال الجدول رقم (07)

الجدول رقم (07): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004 (مليار دج)

	النفقات الحكومية	الناتج الداخلي الخام	النفقات الحكومية/ الناتج الداخلي الخام
2001	1321	4260.8	0.31
2002	1550.6	7.5444	340
2003	1690.2	5264.2	0.32
2004	1891.8	46150	0.31

Source : Banque d'Algérie, 2005, p, p 213,218.

للإيضاح أكثر لعلاقة النفقات الحكومية بالناتج الداخلي الخام، نستعين بالشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2004

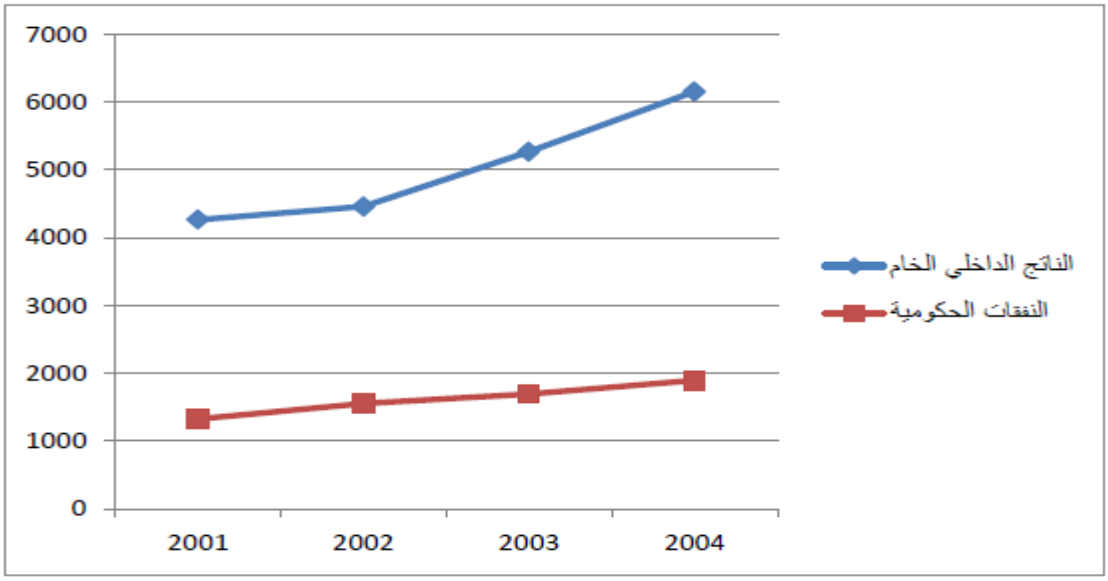

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ ارتفاعا في الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع الارتفاع في أسعار البترول، مما أدي إلى الارتفاع في مداخيل الدولة سمح لها بالقيام ببعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى تتعلق بالطاقة والمياه والصناعات، البناء والأشغال العمومية، وهذا ما يفسر لنا زيادة النفقات الحكومية، كما يمكن لنا أن نفسر ارتفاع في الناتج الداخلي الخام إلى التوسع في الإنفاق الحكومي الذي سمح بزيادة معدل النمو في بعض القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى انتعاش أسعار البترول.

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005-2009

أولا: تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وعلى هذا

الأساس تم إبراز تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة، والجدول رقم (08) يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): تطور النفقات الحكومية في الجزائر 2005-2009

	النفقات الحكومية	نسبة تطور النفقات الحكومية%	نفقات التسيير	تطور نفقات التسيير %	نفقات التجسيد	نسبة تطور التجهيز%
2005	2052	8.46	1245.10	-0.48	806.9	-
2006	2453	19.54	1437.90	15.48	1015.1	25.80
2007	3108.5	26.72	1673.90	16.41	1434.6	41.33
2008	4175.8	34.33	2227.30	33.7	1948.4	35.81
2009	4246.1	1.69	2300	3.26	1946.3	-0.11

Source : Banque d'Algérie, 2005, p176.

ولتوضيح تطور النفقات الحكومية بشقيها، اعتمدنا على الشكل رقم (04).

الشكل رقم (04): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

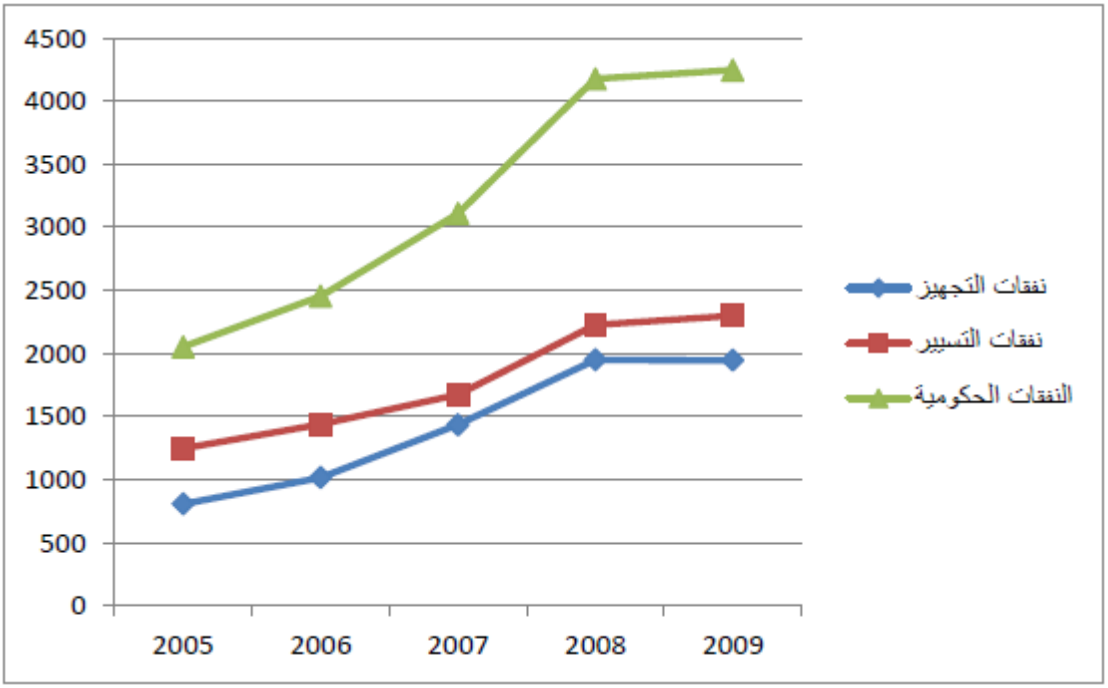

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن:

- **نفقات التجهيز**: تميزت الفترة من 2005-2009 بمعدل ارتفاع أسرع لنفقات التجهيز، حيث بلغت سنة 2005 806.9 مليار دج لتواصل إلى ارتفاع سنة 2006، إلى 1015.1 مليار دج، وتواصل ارتفاعها لتصل سنة 2009 إلى 1446.3 مليار دج، وذلك راجع إلى الجهد الميداني المخصص لبرنامج الإنفاق الحكومي، وكذا المشاريع المتعلقة به.
- **نفقات التسيير**: أهم ما يميز نفقات التسيير هو ارتفاعها السريع مع توالي السنوات، فقد قدر مبلغ هذه النفقات ب 1245.1 مليار دج سنة 2005، وارتفع ليصل سنة 2001 إلى 2300 مليار دج، ويرجع سبب هذا التزايد للإنفاق إلى تزايد نفقات تسيير هذه البرامج، وكذا التنمية البشرية التي اعتمدتها الدولة.

ثانيا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

يعتبر استهداف النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لبرنامج دعم الإنعاش، والجدول رقم (09) يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	5.1	2	3	2.4	2.4

Source : Banque d'Algérie, 2009, p203.

وللتوضيح أكثر اعتمدنا على الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

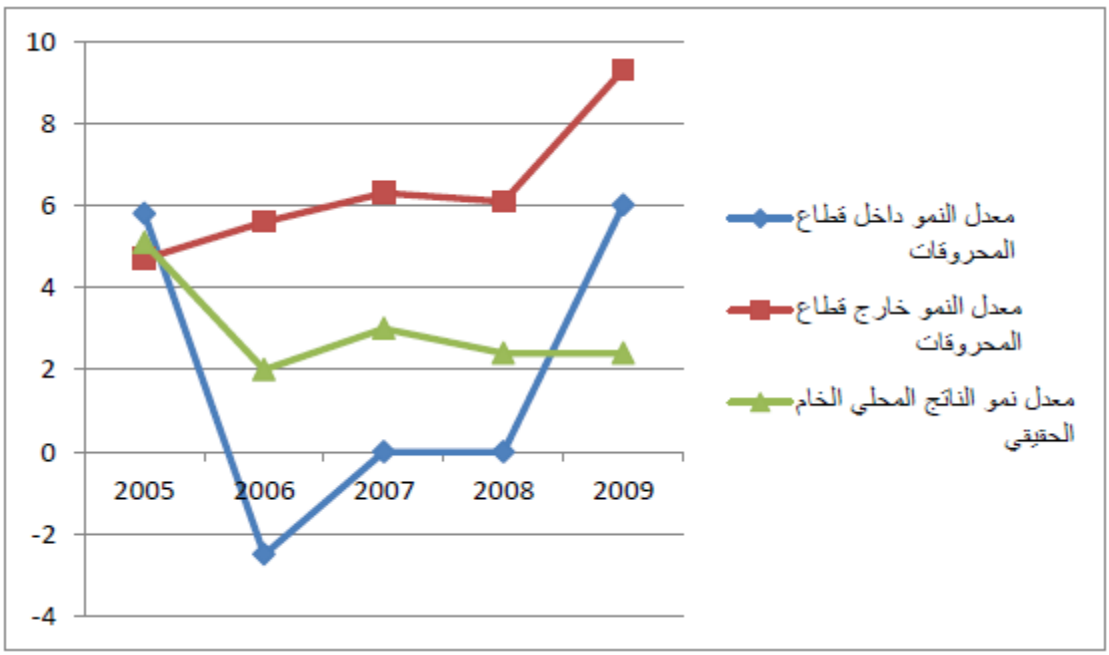

من الشكل السابق نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، وذلك راجع للانخفاض الحاد في معدلات النمو في قطاع المحروقات، الذي انخفض ب 3.8% مقارنة ب2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رقم بقائه سالبا.

- شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا مستمرا وملحوظا، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 ب 9.3%، ونفسر هذا بالأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات أثر بشكل سلبي على معدلات النمو الحقيقي خلال فتر من سنة 2005 إلى سنة 2009، وذلك رغم التحسن الذي شهدته معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، ويمكن القول بأن تدهور نمو قطاع المحروقات كان الشيء الرئيسي لانخفاض معدلات النمو المحلي، وتجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية، ويوضح لنا الجدول رقم (10) تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الجدول رقم (10): معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5	-5.3	6.2
صناعة عمومية	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	-	2.3
بناء وأشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
خدمات خارج الإدارة العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	6.7
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0

Source : Banque d'Algérie, 2009, p190.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- **القطاع الفلاحي:** تحسين مردودية هذا القطاع 2006-2007 ليسجل نموا سالبا في 2008 بفعل الجفاف، لكنه عاود الارتفاع بعد ذلك، ليبلغ 6.2% عام 2009 بفضل مردود الحبوب لتلك السنة.
- **القطاع الصناعي:** حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، إذ بلغت سنة 2007 3.2% وعاود الانخفاض خلال فترة 2008، ليبلغ 1.9%، وذلك راجع إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية، لكنه سجل أعلى نسبة سنة 2009 التي قدرت ب 3.5% وذلك راجع إلى تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي.
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** حيث بلغ متوسط النمو به 3.75% لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها القاضي بتدعيم البنى التحتية لتحقيق التنمية الشاملة كالطرقات والري.
- **قطاع الخدمات:** تجاوز متوسط الخدمات المقدمة خارج الإدارة العمومية 6.73% معدلات نمو خدمات الإدارة العمومية نتيجة استثمارات الخواص في هذا القطاع، كالاتصال والسياحة، حيث قدرت نسبة خدمات الإدارة العامة سنة 2005 ب 3%، وارتفعت لتصل 8.4% سنة 2008، وذلك راجع إلى تطوير الخدمات العمومية وتحديثها، وتهيئة المناخ أمام القطاع الخاص.

ثالثا: علاقة النفقات الحكومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

ساهم ارتفاع أسعار البترول خلال 2005 إلى 2008 للحكومة بالتوسيع في الإنفاق، وهذا ما أثر على نمو الناتج الداخلي الخام، والجدول التالي يوضح لنا علاقة النفقات الحكومية بالناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (11): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

	النفقات الحكومية	الناتج الداخلي الخام	النفقات الحكومية/ الناتج الداخلي الخام
2005	2052.2	7563.6	0.271
2006	2453	8520.6	0.288
2007	3108.5	9306.2	0.384
2008	4175.8	10993.8	0.380
2009	426.3	9968	0.426

Source : Banque d'Algérie, 2009, p,p 203,207.

والشكل التالي نوضح من خلاله العلاقة بين النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام

الشكل رقم (06): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009

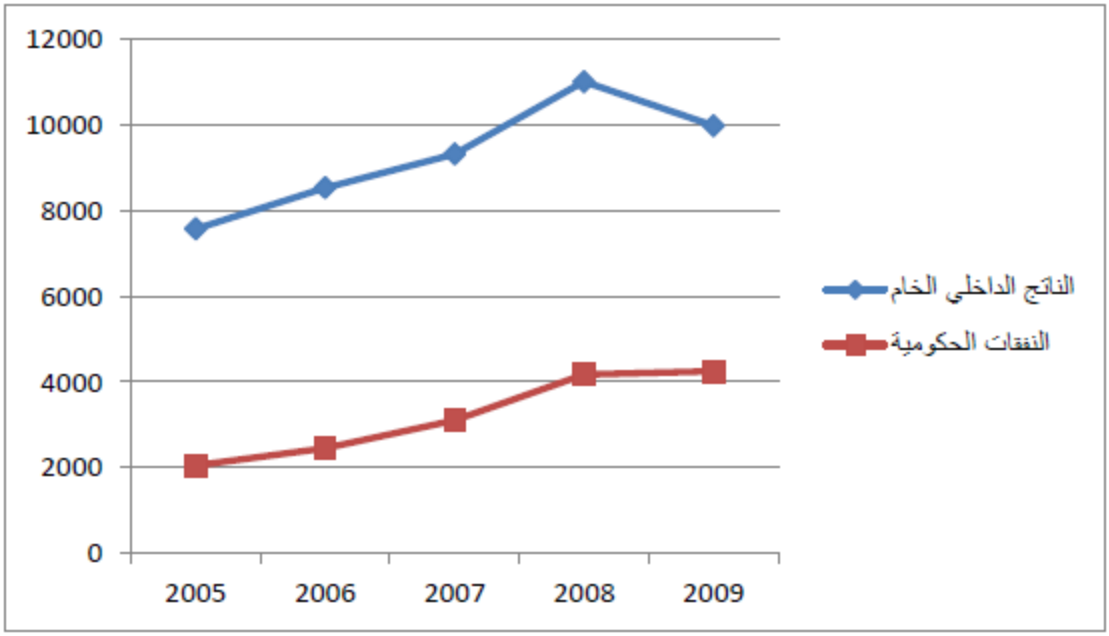

يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع في الإنفاق الحكومي قابله ارتفاع في الناتج الداخلي الخام، إلى أن يبلغ أقصى قيمة له سنة 2008، ثم انخفض سنة 2009 رقم

الانخفاض البسيط في الإنفاق، ويمكن لنا أن نفسر ذلك بعاملين، الأول يتعلق بانخفاض أسعار البترول، أما العامل الثاني هو منبثق في حد ذاته عن انخفاض في أسعار البترول الذي أدى إلى عدم التوسع في الإنفاق، نتج عن انخفاض في خدمات الغدارات العمومية، وخارج الإدارات العمومية.

المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

أولا: تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

لقد شهدت معدلات النمو على مدار فترات تطبيق المخطط من 2010 إلى 2014 عدة تغيرات، وعلى هذا الأساس سيتم إبراز تطور نفقات التسيير والتجهيز، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال فترة 2010-2014

	النفقات الحكومية	نسبة تطور النفقات الحكومية	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز
2010	4466.9	5.19	2659	15.60	1807.9	-7.11
2011	5853.6	31.04	3879.2	45.89	1974.4	9.21
2012	7058.1	20.58	4782.6	23.29	2275.5	15.25
2013	6092.1	-13.69	4204.3	-12.09	1887.8	-17.04
2014	-	-	-	-	-	-

Source : Banque d'Algérie, 2009, p,p 203,207.

وللتوضيح أكثر نستعين بالشكل رقم (07)

الشكل رقم(07): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

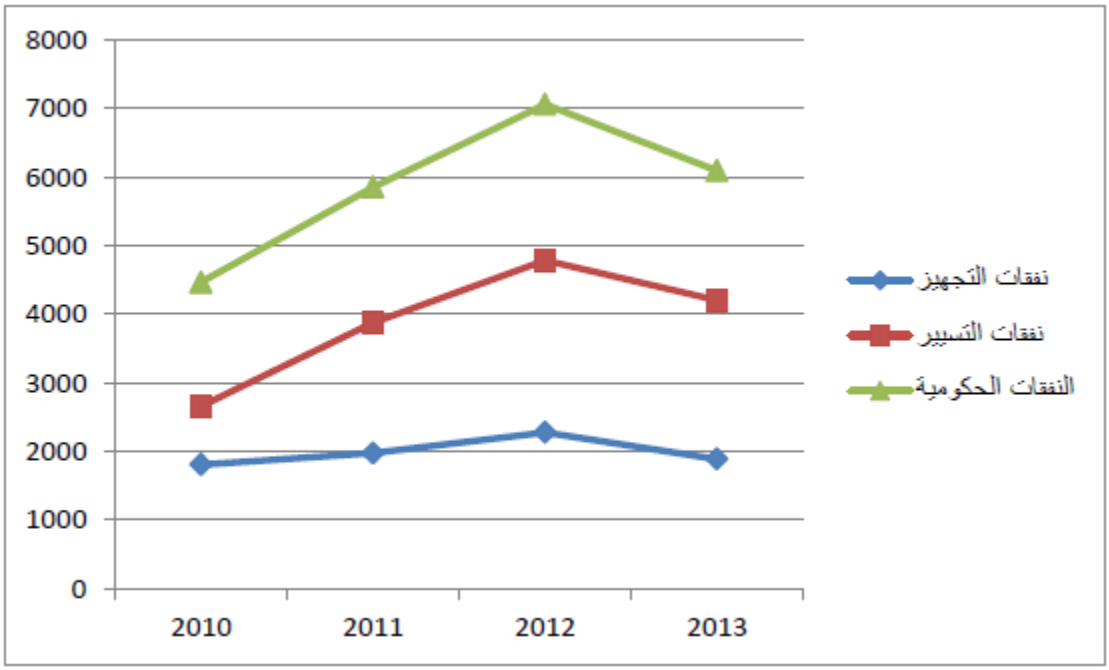

نلاحظ من الجدول ارتفاع نفقات التسيير بوتيرة أسرع بكثير من ارتفاع نفقات التجهيز.

- **نفقات التسيير**: تطورت بصورة كبيرة ما بين سنة 2010 و 2012، فقد قدرت سنة 2010 ب 2659 مليار دج، لتصل سنة 2012 إلى مبلغ 4782.6 مليار دج، ولكن في سنة 2013 انخفاض بشكل رهيب، لتصل إلى 4204.3 مليار دج، وذلك راجع بالأساس إلى انخفاض التحويلات الجارية، وإلى انخفاض نفقات المستخدمين، وكذا انخفاض نفقات الخدمات الإدارية.
- **نفقات التجهيز**: أما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بصورة مثالية من سنة 2010 إلى سنة 2012، قدرت ب 1807.9 مليار دج سنة 2010 لتصل سنة 2012 إلى 2275.5 مليار دج، لكن رافق ذلك انخفاض كبير في سنة 2013، وذلك راجع إلى انخفاض نفقات الرأس المال، وانخفاض نفقات قطاع السكن التي تراجعت بشكل كبير في 2013.

ثانيا: تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2010-2014

جاء برنامج التنمية الخماسي تكملة لبرنامج دعم النمو 2005-2009، الذي استهدف هو الآخر النمو، حيث شهدت معدلات النمو تذبذبات سواء في قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات، والجدول رقم (13) يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة 2010-2014.

جدول رقم (13): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	-
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3.6	2.8	3.3	2.8	-

Source : Banque d'Algérie,p 20.

الشكل رقم (08): تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال فترة 2010-2014

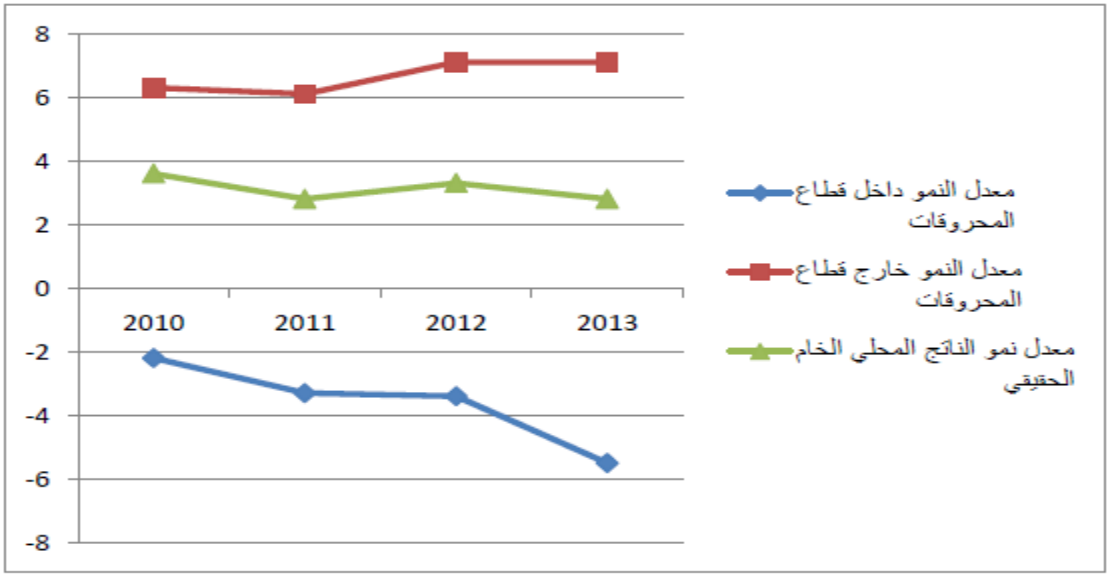

نلاحظ أن هناك انخفاضا في معدل النمو داخل قطاع المحروقات، وذلك خلال الفترة ما بين 2010-2013، للأسباب التالية: الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وكذا انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي).

أما فيما يخص معدل النمو خارج قطاع المحروقات، فهو في ارتفاع ملحوظ، أي ما يقارب 10% في كل سنة (2010-2013) بسبب ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية.

كما يلاحظ انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي، وذلك في سنة 2010 إلى 2011 لوجود عجز في الميزانية تحت تأثير الصدمات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، أما في سنة 2012، فقد ارتفع معدل النمو إلى 3.3%، ثم انخفض في 2013 إلى 2.8%، لكن مع هذا الانخفاض، تبقى قدرة تمويل الخزينة العمومية معتبرة جدا في سنة 2013، بالنظر إلى المستوى المتغير للادخارات المالية المتراكمة، وانخفاض الاستثمارات.

الجدول رقم (14): معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	-
صناعة القطاع الخاص	3.4	3.9	5.1	4.1	-
بناء وأشغال عمومية	8.9	5.2	8.2	6.2	-
خدمات خارج الإدارة العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	-
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	-

Source : Banque d'Algérie, 2013, p 215.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن:

- **الفلاحة:** حقق الإنتاج الفلاحي نتائج متغيرة في سنة 2013، من بين كل القطاعات سجل قطاع الفلاحة نموا أعلى من باقي القطاعات ب 8.8%، وذلك راجع إلى عدد كبير في نمو المنتجات الزراعية باستثناء القمح اللين 2012، وهذا راجع إلى انخفاض محصول القمح بوعيه الين والصلب، وكذا محصول الشعير.

- **البناء والأشغال العمومية:** يواصل هذا القطاع ارتفاعه بوتيرة معتبرة، فقد بلغ معدل النمو 8.9% في سنة 2010، وبلغت نسبة 8.2% سنة 2012، لكن رغم ذلك سجل تراجعا طفيفا، وذلك راجع لإنهاء الأشغال الكبرى للبنى التحتية.

- **الخدمات:** تحسن نشاط الخدمات ليواصل نموا معتبرا، ويسجل أعلى النسب، وجعله يساهم بشكل أكبر في نمو الناتج المحلي، ويرجع هذا إلى ديناميكية فرع التجارة، وفرع النقل الذي ارتفع بشكل كبير.

- **الصناعة:** يبقى معدل نمو القطاع الصناعي يسجل نموا ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث عرف القطاع الصناعي تسجيل نسبة نمو في عام 2011 نسبة 3.97% ليسجل تقريبا نفس وتيرة 2013، وبذلك يبقى بعيدا كل البعد عن متطلبات السوق.

ثالثا: علاقة النفقات الحكومة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

أدى تراجع أسعار البترول للفترة 2010 إلى 2013 في انخفاض الدخل الحكومي، مما أثر على إنفاقه، هذا ما أدي إلى تراجع في تنفيذ بعض المشاريع، هذا ما يفسر لنا عدم الزيادة في ارتفاع الناتج الداخلي الخام، والجدول (15) يوضح لنا تطور النفقات الحكومية، والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم (15): تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي 2010-2014(مليار دج)

السنوات	النفقات الحكومية	الناتج الداخلي الخام	النفقات الحكومية/ نمو الناتج الداخلي الخام
2010	4466.9	12034.33	0.37
2011	5853.6	14481	0.45
2012	7058.1	16115.4	0.44
2013	6092.1	16569.3	0.37
2014	-	-	-

Source : Banque d'Algérie, 2013, p, p 213, 217.

وللتوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي:

الشكل رقم (09): تطور النفقات الحكومية، والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النفقات الحكومية شهدت نموا معتبرا من السنة 2010 إلى أن تبلغ 7058.1 مليار دج، ثم تنخفض سنة 2013، لتبلغ 6092.1 مليار دج، أمما فيما يخص الناتج الداخلي الخام، فهو ارتفاع لكن نوعا ما طفيف، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدهور في أسعار البترول الذي أدى بالحكومة إلى انتهاج سياسة مالية حذرة، مما يفسر لنا انخفاض معدلات النمو القطاعية.

المبحث الثالث: اثر برامج الانفاق الحكومي على سياسات التشغيل في الجزائر للفترة من 2000- 2014

من الصعب الحكم بصورة قطعية على نجاعة سياسات التشغيل من عدمها في الجزائر بالنظر إلى جملة من الأسباب، إذ بعضها موضوعي، والبعض الآخر كان من الممكن تفاديه أو التقليل من أثره السلبي على مستويات التشغيل.

المطلب الاول: انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر

إن الهدف العملي الذي يتضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط الطلب، ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، وتعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية[1].

ومنه فإنه ينتظر من خلال هذا البرنامج التخفيف من آثار الإصلاحات المدعومة على سوق العمل بالجزائر، ومنه خلق فرص عمل جديدة، وسيتم دراسة الآثار المتوقعة أولا، ثم تقييم أهم الانعكاسات لهذا البرنامج على سوق العمل خلال فترة تنفيذ البرنامج:

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، جوان 2008، ص142.

أ. **آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال التشغيل:** نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة، ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والتشغيل خير دليل على ذلك، وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل، ومن هنا، فإن أهم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تمولها، هو خلق ديناميكية في سوق العمل، وهو ما حرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع إحصائيات تنبؤية لحجم اليد العاملة، التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة سنوات البرنامج، حيث إن أكثر من 90% من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط في البرنامج.

أما فيما يتعلق بالنسب المتبقية من الغلاف المالي اقترب من 10% وهو ما يقارب 80 مليار دج، فقد وجه مباشرة لتعزيز السياسات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة، حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة (ANEM) حيث تم تجهيز 165 وكالة جهوية لتحسين مستوى تسيير سوق العمل.

في هذا الإطار حاولت السلطات الوصية استدراك النقائص والصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل، وذلك بتعزيز الهياكل القديمة لتمكين هذه الأخيرة من أداء مهمتها.

تحصل برنامج الأشغال العمومية ذا الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9 مليار دج لتعميمه في مختلف المناطق التي لديها ارتفاع في معدل البطالة، والذي يهدف إلى إنشاء ما يقارب 70000 منصب دائم.

ومن خلال هذا البرنامج تم إنشاء 7.133.150 منصب عمل، منها 293.600 منصب دائم، أي نسبة معتبرة تصل إلى 42.5 %وبدرجة أقل في السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة

العالية من اليد العاملة 981 % لكل منها. ويقدر متوسط تكلفة إنشاء مناصب شغل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ب 736 ألف دج.

ب- تقييم انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل:

تعتبر مساهمة برنامج الانعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل تستحق التنويه منذ انطلاقه سنة 2001 إلى نهاية 2004، ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل، حيث إنه من المحاور الأساسية لترقية الشغل هي من ضمن هذه الاستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية، بهدف القضاء على البطالة في المناطق النائية.

ويتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إاى غاية ديسمبر 2003، يمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001-2003)، نجد نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة تقدر ب 96.22 % وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة، سمح البرمانج بإحداث 619534 منصب عمل، والجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية[1].

[1]- مسعودي عُمّد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص176.

الجدول رقم (16): مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003

القطاعات	مناصب الشغل المتوفرة	%النسبة
الفلاحة والصيد البحري	976.273	44.22
السكن والعمران	83.805	13.53
التربية، التكوين المهنى، التعليم العالي والبحث العلمي	64.661	10.44
الري	48.166	7.77
أشغال عمومية	36.033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	34.197	5.52
منشآت إدارية	19.381	3.13
طافة	11.250	1.82
صحة	11.028	1.78
اتصالات	10.253	1.65
بيئة	5.182	0.84
صناعة	2.119	0.34
نقل	1.744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619.534	100

المصدر: أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (10-15-2015) www.ons.dz

يظهر جليا من خلال الجدول رقم (16) أن لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي آثار واضحة على التشغيل، كما أن أكثر مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري، ثم يليه قطاع السكن والعمران؛ حيث إن عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2001-2004) بلغ 728.666 منصبا منها 457.500 دائم، وهذا ما تعزز نتيجة للآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، حيث مكن من توفير 163.500 منصب شغل سنة 2002 (وذلك حسب تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج دعم النمو 2005-2009 على مستوى التشغيل

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث إنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد من خلالها، ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيث مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

أ. **آثار برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 على مستوى التشغيل:** ويجدر التذكير بأن الآثار المتوقعة من برنامج دعم النمو على مستوى التشغيل يمكن استخلاصها من خلال الالتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج، حيث يسعى هذا البرنامج إلى ربح رهانين أساسيين، يتعلق الأمر الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009[1]، أما الأمر الثاني فيتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة

[1]- ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعين للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، سبر آراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص67.

(2010-2013)، وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة البرنامج، حيث أصبح هذا الأخير أحد الأهداف الاستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويتوزع استحداث مليوني منصب بالكيفية التالية[1]:

- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.
- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

وقد خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة ترتيبات لصالح إنشاء مؤسسات وترقية الشغل منها[2]:

*- تمديد سنتين لفترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي الذي أنشأ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 من قانون المالية لسنة 1997 لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ENSEJ والتي تلتزم بتوظيف خمس عمال على الأقل بعقد لمدة غير محددة.

*- تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات IBS على خمس سنوات، والتي تم إنشاؤها بموجب أحكام القرار رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم.

*- رفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال قراءة هذه التوقعات، يمكن القول إن هذا البرنامج قادر على تعديل سوق العمل في الجزائر من خلال احتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل، وهذا ما ستوضحه الدراسة في النقطة الموالية.

ب- تقييم انعكاسات برنامج دعم النمو على مستوى التشغيل: تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغيير الاختلالات الاقتصادية، وخصوصا اختلالات سوق العمل، ويمكن

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الطرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008، ص13.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الطرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2008، ص26.

ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرمانج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج، والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (17): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009
أ- مناصب الشغل التي استخدمتها الإدارات العمومية والمؤسسات	
1- مناصب الشغل التي استخدمتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، مؤسسات أخرى)	571.797
2- مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675.947
3- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666.510
4- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وخارج إطار الفلاحة)	155.110
5- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	225.353
6- ترتيب المساعدة على الإدماج المهني	441.914
7- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	428.613
المجموع أ	3.166.374
ب-معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا، التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
1- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن	1865318

النشاطات ذات المنفعة العامة، الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة، مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية)	
مجموع ب	1865318
المجموع العام (أ+ب)	5031692

Source: services du premier ministre, annexe a la declaration de politique generale, 16 octobre 2010, p 86.

من خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول، فإننا نستخلص النتائج التالية:

- تحقق الالتزام الرئاسي المتعلق بتوفير مليوني منصب شغل، حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل خلال الفترة (2005-2009).

- مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج (2005-2009) تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والورشات التي تستخدم اليد العاملة الكثيفة، بالإضافة إلى برنامجي عقود ما قبل التشغيل، والإدماج المهني.

المطلب الثالث:انعكاس البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة

أ. **آثار برنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة:** إنه لجدير بالتذكير بأن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية، والذي تتكفل الحكومة بتجسيده، يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق سنة 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار فإن برامج دعم اسحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة، وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياستها التشغيلية، وترى أثرها في تقليص معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث إنه بالنسبة

لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد بما يلي1:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)؛

- تنصيب 300000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP)؛

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة، الذي شرع في تنفيذه ابتدء من جوان 2008، وقد كان لهذا الهدف أو التوقع عدة مبررات منها2:

- السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل 6%؛

- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل)، والقطاعات المولدة لمناصب شغل؛

- دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة 200 مليار دج، والفلاحة 100 مليار دج وتنمية الموارد البشرية (التربية والتكوين)، عامل حاسم في الإدماج المهني؛

- جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب 350 مليار دج.

وبخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي، فقد تم استحداث بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 أكثر من مليون منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي "مليون و248 ألف و819 منصب"، في حين تم استحداث مليون و94 ألف منصبا آخر في إطار أجهزة الإدماج المهني، وتدخل هذه العملية في إطار برنامج ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، والرامي إلى استحداث 3 ملايين منصب شغل بين سنة 2010-

[1]- عبد الحميد غومي وحمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص18.

[2]- مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010، ص01.

2014. كما أن الشبكة الاجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بخلق 1033535 منصب شغل. وقد تم في هذا السياق إنشاء 279 ألف مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الأول من سنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.كما أن قطاع السياحة هو أيضا أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل، خصوصا وأنه قطاع اقتصادي رئيسي لتوفير أعداد لا يستهان بها من فرص العمل الجديدة، فطبقا لتقديرات منظمة السياحة العالمية المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر، وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة، وقياسا على ذلك، وفي ظل المعطيات والتوقعات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2010-2014، فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تقدر ب 115000 سرير[1].

ب. **تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي 2010-2014 على مستوى التشغيل والبطالة:**

إن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر مناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، فقد تم في سنة 2011 استحداث 1935031 منصب شغل، منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، و 396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة، كما بلغ عدد العاطلين عن العمل في أفريل 2014 نحو 1151000 شخص، أي معدل بطالة قدّر ب9.8 % على المستوى الوطني، وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013. كما تم تسجيل تباينات هامة حسب السن والجنس والمستوى الدراسي في وسط فئات العاطلين خلال أفريل 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8.8 % عند الرجال، بارتفاع قدر ب 0.5 نقطة مقارنة بسبتمبر 2013، وبالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات تراجعا ملموسا من 16.3% إلى 14.2% خلال الفترة نفسها.

[1]- ministère du tourisme, plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013 , p 04.

أما معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا فقد انتقل من 21.4% إلى 14.3% بين سبتمبر 2010 وسبتمبر 2013، ليبلغ 13% في أفريل 2014، أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16-24) فشهد استقرارا ما بين سبتمبر 2013 وأفريل 2014 بحيث يبلغ 24.8%، وهو يمس شابا نشطا من أصل أربعة .

وقدر عدد السكان النشطين خلال أفريل 2014 نحو 11716000 شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل، بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة انتقلت إلى 41.5%. وتميزت وضعية سوق العمل في أفريل 2014 بانخفاظ حجم السكان العاملين لدى الرجال مقارنة بسبتمبر 2013، وبارتفاع حجم السكان النشطين لدى النساء. ويبلغ عدد السكان النشطين حاليا 10566000 شخص خلال نفس الفترة المرجعية أي نسبة تشغيل تقدر ب 27.1%، ويبلغ عدد النساء العاملات 1962000، أي نسبة 18.6% من مجموع السكان النشطين، مما يمثل ارتفاعا بنقطة مقارنة بسبتمبر 2013، وقدرت نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين والسكان البالغين أكثر من 15 سنة ب 35.5% على المستوى الوطني (60.5% لدى الرجا، و 14.0% لدى النساء).

كما أبرزت بنية التشغيل حسب النشاط قطاع الخدمات (تجارة وخدمات) في نمو متواصل، بحيث يمتص هذا الأخير 61.4% من اليد العاملة الإجمالية، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية 16.5%، والصناعة 12.6%، والفلاحة 9.5%. أما حسب القطاع القانوني، تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة 58.9% من التوظيف الإجمالي، إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس، حيث تميز التشغيل النسوي بحضور قوي في القطاع العام 61.9% من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتمركز أساسا في القطاع العام غير التجاري، وبهذا الإنجاز، وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فإن سياسة التشغيل ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 حققت إلى حد الآن 78بالمائة من أهدافها.

ولكن في الأخير جدير بالذكر أن سياسة الإنعاش التي شرع فيها بداية 2001، والتي تعتمد على سياسة اتفاقية توسعية، تتعرض حاليا إلى عقبتين رئيسيتين[1]:

*- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه بهذه القدرات التي توجد في حالة خمول؛

*- تحرير الاقتصاد وإنهاء الحمائية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية عاجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بحصص جديدة.

هذه العقبات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من التأثير في النشاط الاقتصادي، وسياسة التشغيل بصفة خاصة، ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من السلطات أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعوقات، وتبني استراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] -Étatsgénéraux de la société civile, ATELIER N°1 pour un nouveau régime de croissance, les points de vue des partenairessoieaux ; palais des nations –club des pins 14,15 et 16 juin 2011, p 13.

خلاصة:

بدأت الجزائر منذ سنة 2000 على تنمية الاقتصاد من خلال برامج الانفاق العام الى غاية 2014 حيث عمدت الجزائر من خلال هذه البرامج الى تدعيم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل ومن ثم فان جميع برامج الانفاق التي عملت على تدارك التأخر المسجل على مدار العشر السنوات من الازمة ، الى تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة ، والمساهمة في اعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية .

في الاخير يمكننا القول على برامج الانفاق الحكومي انها برامج طموحة تندرج ضمن استراتيجية النمو على المستوى الداخلي من الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية ، فهي عبارة عن برامج تسعى الى دعم النمو خارج الميزانية ، في اطار تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات.

خاتمة

خاتمة:

إن الغرض من هذه الدراسة هو محاولة معرفة انعكاس النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2014 ومن خلال معالجة الاشكالية المطروحة ابتداء بالتطرق للاطار النظري للإنفاق الحكومي ثم الاطار النظري للنمو الاقتصادي والتشغيل مرورا بتحليل برامج الانفاق الحكومي مع دراسة العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي والتشغيل استنتجنا ما يلي :

- ان تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي ،ادى الى ازدياد حجم النفقات الحكومية بشكل جعلها من اهم ادوات السياسة المالية ، في اي نظام اقتصادي كان ،فوجود النفقة الحكومية لايبررها الجانب الاقتصادي فقط وانما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة .
- و انه للنمو الاقتصادي مفهوم خاص بالنسبة للتنمية اضافة الى ذلك تعرفنا على النفقات الحكومية التي تعتبر محورا هاما تعمل من خلالها الحكومات على تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ضمن سياستها الاقتصادية ومنه تبين لنا في هذا المجال ان للدولة دورا مهما في توجيه الاقتصاد الا انه لا مناص من استخدام السياسة الانفاقية بدون التاثير على النشاط الاقتصادي .
- واستخلصنا انه رغم برامج الانفاق الحكومي الضخمة التي خصصتها الجزائر خلال العشرية الاخيرة ، الا ان النتائج لم تكن في مستوى الامكانيات المتاحة ، حيث لاحظنا من خلال معدلات النمو القطاعية المحققة مؤخرا ونسب التشغيل المحققة مدى هشاشة القطاع الصناعي وهو الذي من المفروض ان يكون ركيزة النشاط الاقتصادي اذ انه لم يستفد من الضروف الاجابية التي اتاحتها السوق المحلية خاصة مع اقرار كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو ، والمخطط الخماسي للتنمية .

ويمكن القول ان النفقات العامة تلعب دورا مهما في التاثير على النمو الاقتصادي ونسب التشغيل والحد من البطالة لكنها ليست الوحيدة فهناك عوامل اخرى تساهم في طريقة مباشرة او غير مباشرة في التأثير على هذه الظواهر ، الشيئ الذي يترك مجالات للبحث أكثر في هذا الميدان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ-الكتب:

1- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013.

2- بول ساموبلسون، "علم الاقتصاد، المسائل الاقتصادية المعاصرة" (ج7) (ترجمة مصطفى موفق)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

3- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية، 2000.

4- حسين مصطفى، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، دار النهضة العربية، الجزائر، 1978.

5- حمدي أحمد العناني، "اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.

6- حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندريةة، 2007.

7- خليل علي، سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

8- الدباغ, اسامة بشير, البطالة والتضخم, المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان، 2007.

9- رفعت المحجوب، "الطلب الفعلي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

10- رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990 .

11- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، ط1، 1971.

12- رياض الشيخ، "المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية"، دار النهضة العربية، مصر، 1956.

13- سامى خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى- المفاهيم والنظريات، وكالة الاهرام،الكويت، 1994.

14- السعيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.

15- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.

16- سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995.

17- صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
18- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2005.
19- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006.
20- عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
21- عادل حشيش –مصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
22- عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، دار النشر غير مبينة، الجزائر، 1979.
23- عبد الحميد محمد القاضي، "مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974.
24- عبد الرزاق فارس، "الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 1979.
25- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، 1980.
26- عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.
27- عبد القادر محمد عبد القادر عطية– "اتجاهات حديثة في التنمية"– الدار الجامعية– الإسكندرية– طبعة 2003/2002.
28- عبد الكريم بركات –حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971.
29- عبد الكريم صادق بركات، "الاقتصاد المالي"، جامعة دمشق – سوريا، 1993.
30- عبد الكريم صادق بركات، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981.

31- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)،مجموعة النيل العربية،القاهرة.
32- عبد المنعم فوزي. "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
33- عبدالعالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1. 2004،
34- كامل عبد الملك، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008.
35- مايكل ابد جمان، "الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة" (ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
36- مجيد ضيلء، "النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
37- محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، جامعة حلب سوريا، 1982.
38- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
39- محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
40- محمد ناجي حسن خليفة– "النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم"– دار القاهرة للنشر– القاهرة ، 2001.
41- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة،دار المسيرة ، ط 1، عمان،2007.
42- مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.
43- مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011.
44- ميزس, لودفينغ فون, السياسة الاقتصادية, ترجمة حازم نسيبة, الاهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصباح الحرية – معهد كيتو، الطبعة الأولى،مصر، 2007م.
45- هدى سيد لطيف، الأسس العلمية للإدارة، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر ، 1996.

46- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1(2005.
47- ياسر محمد جاد الله محمود، الماكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الإسراء، مصر، سنة 2003.
48- يونس البطريق، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

ب-مذكرات التخرج:

1- سعدية قصاب، تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة الجزائر، 1995.
2- سعيدة حمود، برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية (دراسة ميدانية على خريجي الجامعة، مدينة بسكرة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الآداب والعلوم الإجتماعية ، قسم علم الاجتماع، 2007/2006.
3- الطاهر.روتر، إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 97/96.
4- عبد المجيد قدي، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية: دراسة النظام الجزائري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.
5- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013.
6- ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعين للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، سبر آراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
7- محمد تاتي، "أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
8- مسعودي عُمّد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

ج-المقالات والملتقيات :

1- باهر محمد علتم، "اقتصاديات المالية العامة"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح"، 1998.

2- البكر, محمد عبدالله, اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية), مجلة المال والاقتصاد,السعودية، 12 – 10 – 2007م.

3- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النُّمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010

4- حمد بن محمد آل الشيخ: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في قانون واجنر –شواهد دولية-: مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية 2002.

5- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر 1997.

6- زيدان, رامي, خمسة اسباب لظاهرة البطالة في سوريا (مقال), صحيفة تشرين, الصفحة الاقتصادية, العدد 9918, الجمهورية العربية السورية – دمشق, 28 تموز 2007م.

7- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010

8- عبد الحميد غومي وحمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر 2011.

9- عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ – batna.dz،

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الطرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2008.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الطرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008، ص13.
12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، جوان 2008.
13- محمد إبراهيم طه السقا، "التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة (1990-1995)"، كلية التجارة وإدارة الأعمال –جامعة حلوان.
14- مداخلة السيد طيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 09 جوان 2010.
15- و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net
16- منصوري الزين، مقال تحت عنوان: تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008.

د-المراجع الاجنبية:

1- Étatsgénéraux de la société civile, ATELIER N°1 pour un nouveau régime de croissance, les points de vue des partenairessoieaux ; palais des nations –club des pins 14,15 et 16 juin 2011.
2- Friedman. M, ‘’Inflation et système monétaire’’, Calmman Levely, Paris, 1969.
3- ministère du tourisme, plan d’action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013 .
4- Salles et Wollf,Croissance et Développement,dunod,paris,2000.
5- www.mtess. Gov.dz/mtss_ar_N/emplois/2008/EMPLOISETCHOMAHEAR.PD.10